قانون الاحزاب في تركيا وتأثيره على الحياة السياسية (دراسة سياسية تحليلية)

م.و.موفق عادل عمر
كلية العلوم السياسية / جامعة صلاح الدين-اربيل

ملخص:

مرت الحياة السياسية التركية بمراحل معقدة كثيرة بحيث أدت في بعض الاحيان الى انقلابات عسكرية غيرت النظام والدستور بصورة جذرية، الأحزاب السياسية كانت أحد أهم الأسباب في حدوث هذه التغييرات الأساسية في الحياة السياسية التركية، ولأن قانون الأحزاب السياسية الرقم (٢٨٢٠) لسنة ١٩٨٣ قد أعد تحت سطوة و سيطرة الانقلابيين، حيث يوجد الكثير من الثغرات في هذا القانون والذي أثر بدوره على النظام الديمقراطي في تركيا بشكل مباشر و بعض هذه الثغرات متمثلة بأمور جوهرية مثل حل الأحزاب السياسية، الديمقراطية الداخلية في الأحزاب السياسية، مسائل التنظيم في الحياة الحزبية التركية و التي ساعدت على خلق أجواء مناسبة لظهور نخبة حاكمة في الأحزاب السياسية والتي استحوذت على عملية اتخاذ القرار داخل الحزب، وهذا ما ادى الى اضعاف الديمقراطية الداخلية في الأحزاب السياسية وتسبب بأبعاد التنظيمات الحزبية و القاعدة الحزبية من عملية اتخاذ القرار داخل الحزب السياسي في تركيا. كل هذه الأمور أثرت سلبا على النظام الديمقراطي التركي و ان معالجة

هذه الأمور قد تحتاج الى صياغة قانون جديد للأحزاب السياسية مطابقة للمعايير الدولية، واخذا طبيعة الحياة السياسية التركية بنظر الاعتبار.

الكلمات المفتاحية: تركيا، قانون الاحزاب، الحياة السياسة، الحزب السياسي، الديمقراطية الداخلية

المقدمة:

يعتبر وجود الأحزاب السياسية في أي نظام سياسي موضوعا مهما لادامة و تنظيم الحياة السياسية فيه من جهة و تأسيس المبادئ الديمقراطية لذلك النظام من جهة اخرى. إن وجود بيئة سياسية صحيحة يستطيع فيها أفراد الشعب التعبير عن ارائهم السياسية المختلفة يضمن من خلال تأسيس الأحزاب السياسية المختلفة. لكن لأجل تنظيم نشاطات وآلية عمل الأحزاب السياسية لابد من إصدار قانون خاص بالأحزاب السياسية وفق الدستور.

إن تنظيم مسائل مثل تأسيس أو حل نشاطات الأحزاب السياسية بالإضافة إلى كيفية صياغة النظام الداخلي للحزب ينظم من خلال قانون الأحزاب وذلك ضمن سياق أحكام الدستور. ولكن في بعض الأحيان وبسبب وجود ثغرات قانونية وفقهية في قانون الاحزاب او احكام الدستور التي تنظم تأسيس ونشاطات وحل الأحزاب السياسية، قد يؤدي ذلك الى سوء استخدامه من قبل النافذين في السلطة والمؤسسات القضائية. و بما ان تركيا دولة اقليمية مهمة ومؤثرة لها تأثير واضح على الأوضاع السياسية بصورة عامة على المستوى الإقليمي واحيانا على المستوى العالمي، لذا من الضروري إجراء دراسة عامة حول قانون الأحزاب في تركيا من الناحية السياسية لأن قانون الأحزاب السياسية له تأثير واضح ومباشر على الاستقرار السياسي في تركيا.

فمثلا نرى أن تركيا عانت ولاتزال تعاني من مشكلة حل الأحزاب السياسية التي وردت أسبابها في قانون الأحزاب وأحكام الدستور بصورة عامة، بالإضافة إلى ذلك من الناحية العملية نرى أن هنالك مبالغة وتجاوز حقيقي في مسألة حل الأحزاب في تركيا، اتخذت المحكمة الدستورية التركية عدة مرات قرارات حل لبعض الأحزاب وذلك بسبب مخالفتها لمبادئ العلمانية ولكن اذا ما قمنا بدراسة عميقة لسبب الحل فاننا نجد ان السبب الرئيسي للحل هو الفكر والايديولوجيا الذي يتبناه الحزب المنحل. وهنالك مسائل اخرى يجب دراستها وتقييمها من خلال تسليط الضوء على أهم الأسس الواردة في قانون الأحزاب السياسية التركية رقم (٢٨٢٠) لسنة ١٩٨٣. و على سبيل المثال وليس الحصر من المواد الغريبة و التي كانت نافذة حتى عام ١٩٩٩ هي المادة ٩٧ الملغاة من قانون الأحزاب السياسية التركية والتي كانت تحظر اظهار المواقف و الادلاء بتصريحات ضد حركة ١٢ أيلول ١٩٨٠ من قبل الأحزاب السياسية وأن هذا الأمر يعتبر سببا لحل أي حزب سياسي لا يلتزم به. لهذا السبب الجوهري من الطبيعي أن نجد مواد عديدة ضمن هذا القانون مخالفا للمبادئ الديمقراطية على الرغم من إجراء تعديلات عديدة عليه منذ صدوره وحتى يومنا هذا. من خلال هذه الدراسة سنحاول التطرق الى اهم الاشكاليات السياسية و الجوانب السلبية لأحكام هذا القانون على الحياة السياسية التركية.

اولاً: سبب اختيار موضوع الدراسة

مرت الحياة السياسية في تركيا بمراحل متعددة ومعقدة، إذ أن مسائل حظر، إغلاق وحل نشاطات الأحزاب السياسية وموضوع الديمقراطية الداخلية في الأحزاب السياسية أثرت بشكل مباشر على العملية الديمقراطية برمتها في دولة كثيرا ما يتم التباهي بنظامها الديمقراطي وأثناء كل ازمة سياسية تواجهها تركيا

يتم فورا مناقشة قانون الأحزاب السياسية ، لذا فإن الدراسة السياسية لقانون الأحزاب السياسية و تحليل و تحديد أهم تأثيراته على الحياة السياسية ونظامها الديمقراطي، يساعدنا على تحليل أهم المشاكل التي واجهتها تركيا في العقود الماضية والتي من الممكن أن تواجهها مستقبلا، وان هذا الامر هو السبب الرئيسي لاختيارنا لهذه الدراسة.

ثانياً: أهمية موضوع الدراسة

الأحزاب السياسية ديمومة الأنظمة الديمقراطية، إذ بدونها لا نستطيع التحدث عن أي نظام ديمقراطي. تعد تركيا من إحدى الدول المهمة إقليميا ودوليا، فنظامها الحزبي يحدد بعض الأمور الجوهرية في هذا البلد ويساعد على بناء علاقاتها وسياساتها الخارجية. قانون الأحزاب السياسية في تركيا رقم (٢٨٢٠) لسنة ١٩٨٣، يحتوي على أحكام كثيرة قابلة للنقاش. لذا فإن أهمية هذه الدراسة تكمن في تحديد الامور السلبية و الايجابية للنظام الحزبي في تركيا و الانتقادات الموجه إليه والتي صيغت وفقا للمبادئ المحددة في الدستور، ومدى تأثير هذه الامور على النظام الديمقراطي والحياة السياسية في تركيا. إذ تساعدنا الدراسة على تفسير وتحليل أهم المشاكل التي حدثت وستحدث في الحياة السياسية التركية داخليا ودوليا وذلك ضمن إطار قانون الأحزاب النافذ في تركيا.

ثالثاً: مشكلة الدراسة

مراحل المؤسسة الحزبية في تركيا وآلية العمل الداخلي للأحزاب السياسية يتعارض مع المبادئ الاساسية للديمقراطية، لان الهيكلية الحزبية تمارس نشاطاتها وفقا لمبدأ ومنهج الأمر من القيادة الى القاعدة، بحيث ان القرارات لا تتخذ باخذ أراء القاعدة، والنخبة الحاكمة مسيطرة على آلية اتخاذ القرارات داخل الأحزاب السياسية لأن قانون الأحزاب السياسية التركية لم يتم صياغته وفقا

للاسس الديمقراطية، بل صيغت بشكل تظهر على أنها ديمقراطية ولكنها في الحقيقة قدم مفهوم "حزب سياسي" غير ديمقراطي. و بصوره عامه فإن مشكلة دراستنا عبارة عن الأمور التالية: هل تطابق قانون الأحزاب التركية مع المبادئ الديمقراطية؟ هل صيغ قانون الأحزاب السياسية التركية وفقا للأطر الديمقراطية؟ وسؤالنا الجوهري هو : ما مدى تأثير قانون الأحزاب السياسية على النظام الديمقراطي في تركيا؟ هل الأحزاب السياسية تطبق مبدأ الديمقراطية الداخلية وتأخذ به؟ ما هي الجوانب الايجابية و السلبية لقانون الأحزاب السياسية؟

رابعاً: منهج الدراسة

استخدم الباحث المنهج التاريخي و المنهج التحليلي بالاعتماد على التحليل السياسي للمواد الدستورية والقانونية بالإضافة إلى وصف وتحليل وتفسير الأحداث السياسية المهمة والمتعلقة بالموضوع بصورة مباشرة.

خامساً: خطة الدراسة

اقتضت الضرورة تقسيم الدراسة الى مبحثين عدا المقدمة والخاتمة، بحيث ان المبحث الأول بعنوان الأبعاد السياسية والقانونية للأحزاب السياسية في تركيا قبل و بعد انقلاب عام ١٩٨٠، و احتوى هذا المبحث على قسمين في القسم الأول تم إلقاء الضوء فيه على التطور التاريخي للأحزاب السياسية في تركيا منذ تأسيس الجمهورية التركية وحتى انقلاب ١٢ أيلول عام ١٩٨٠، أما في القسم الثاني فقد تم التطرق إلى الأحزاب السياسية بعد انقلاب ١٢ أيلول عام ١٩٨٠.

أما المبحث الثاني فقد خصص لقراءة سياسية لقانون الأحزاب السياسية في تركيا رقم (٢٨٢٠) لسنة ١٩٨٣ و بيان مدى تأثيره على النظام الديمقراطي، بحيث

يتكون هذا المبحث من ثلاث أقسام، في القسم الاول درسنا التقييم السياسي لكيفية تنظيم الأحزاب السياسية في الدستور التركي لعام ١٩٨٢. أما في القسم الثاني فقد أجرينا قراءة سياسية لقانون الأحزاب وتمت الإشارة إلى مدى تأثيره على النظام السياسي في تركيا، وفي القسم الثالث والأخير فقد تمت الإشارة إلى مدى تأثير قانون الأحزاب على النظام الديمقراطي بصورة عامة.

المبحث الأول: الأبعاد السياسية والقانونية للأحزاب السياسية في تركيا قبل وبعد انقلاب عام ١٩٨٠

اولاً: التطور التاريخي للأحزاب السياسية في تركيا منذ تأسيس الجمهورية التركية و حتى انقلاب ١٢ أيلول عام ١٩٨٠

يعتبر وجود الأحزاب السياسية في أي نظام سياسي عاملا مهما و جوهريا لادامة و تنظيم الحياة السياسية فيه من جهة و تأسيس الأسس الديمقراطية لذلك النظام من جهة أخرى، بالاضافة الى خلق بيئة سياسية سليمة و صحيحة يستطيع فيها افراد الشعب التعبير عن ارائهم السياسية المختلفة يضمنها تأسيس الأحزاب السياسية المختلفة. لكن لأجل تنظيم نشاطات وآلية عمل الأحزاب السياسية لابد من إصدار قانون خاص بالأحزاب السياسية وفق الدستور النافذ. في هذا الإطار مرت الحياة السياسية التركية بمراحل عديدة حتى وصلت الى ما هي عليه الآن.

اغلب الاحزاب و الجماعات و الجمعيات قبل اعلان النظام الجمهوري في تركيا كانت قد تأسست من قبل الأقليات الموجودة في الدولة العثمانية و التي كانت تطالب بالاستقلال. لذا هذه الجماعات و الجمعيات أسست و مارست نشاطاتها بصورة سرية. ويعتبر جماعة "العثمانيون الشباب" أول جماعة سياسية منظمة تأسست في عام ١٨٦٥ و التي كانت تطالب بإسقاط النظام الموجود و تأسيس

نظام دستوري جديد بدلا عنه. ولكن في نفس الوقت لا نستطيع اعتبار هذه الجماعة كحزب سياسي بالمعنى الحديث للأحزاب السياسية .[1]

الجماعات السياسية مثل جماعة "العثمانيون الشباب" و "جمعية الاتحاد والترقي" في فترة ما قبل اعلان النظام الجمهوري شكلت و أسست من قبل المثقفين و البيروقراطيين العثمانيين الذين كانوا يهدفون إلى الحصول على بعض الامتيازات السياسية من النظام العثماني القائم في تلك الفترة. فى الانتخابات التي جرت بعد إعلان فترة المشروطية الثانية ظهر بصورة بارزة اتجاهين سياسيين الأول كان يتكون من الاتجاه الذي ركز على مسالة القومية التركية و المركزية المتمثلة بجمعية الاتحاد والترقي والثانية كانت من أنصار اللامركزية و تدافع عن العثمانية ممثلة بفرقة الأحرار .[2]

من اهم الاحداث التي يجب الاشارة اليها في فترة المشروطية الثانية هي التغييرات التي جرت على المادة (١٢٠) من القانون الأساسي و الذي بموجبه تم قبول حرية تأسيس الجمعيات في عام ١٩٠٩. على الرغم من وضع البنية القانونية لتأسيس الأحزاب السياسية في تلك الفترة إلا أن هذا الأمر لم يدم طويلا، لأن التغييرات الأساسية التي أجريت على قانون الجمعيات حد من حرية تأسيس التنظيمات و الجمعيات السياسية. بعد هذه الاحداث وان دامت لفترة قصيرة إلا أنه أُعلن عن تأسيس العديد من الفرق و الجمعيات في بداية عهد سلطة "جميعة الاتحاد والترقي". ولكن بعد عام ١٩١٣ قامت جمعية الاتحاد والترقي التي تمكنت من الوصول إلى السلطة بهدف إنهاء السلطة المطلقة للنظام العثماني، بفرض هيمنتها و ديكتاتوريتها المطلقة و حولت النظام السياسي التي

[1] Emre KONGAR, İmparatorluktan Günümüze Türkiye'nin Toplumsal Yapısı, Cem Yayınları, İstanbul 1976, s. 134.
[2] Şerif MARDİN, Jön Türklerin Siyasi Fikirleri, Ankara 1964, S. 8.

اعتمدته و لو لفترة قصيرة من التعددية الحزبية إلى نظام سياسي يعتمد على نظام الحزب الواحد .[٣]

بعد الحرب العالمية الأولى وخلال محاولات تأسيس دولة مستقلة جديدة بعد انهيار وتفكك الدولة العثمانية، نشأت بيئة جديدة تشجع على تأسيس تنظيمات وجمعيات متعددة. من أبرز هذه الجمعيات التي تأسست "جمعية الدفاع عن الحقوق" و التي حاولت تأسيس نظام جمهوري على الأراضي المتبقية من الدولة العثمانية. في ٢٣ تشرين الأول من عام ١٩٢٣ غيرت تلك الجمعية اسمها من "جمعية الدفاع عن الحقوق" الى "فرقة الشعب"، و من ثم في ١٠ تشرين الثاني عام ١٩٢٤ حولت اسمها الى "فرقة الشعب الجمهوري" و في عام ١٩٣٥ غيرت اسمها مرة اخرى الى "حزب الشعب الجمهوري". و بهذا نرى أن مصطلح "الحزب" قد استخدم للمرة الاولى في الجمهورية التركية عام ١٩٣٥، لان قبل هذه الفترة كانت تستخدم مصطلحات مثل الفرقة و الجمعية للإشارة إلى التنظيمات السياسية .[٤]

بعد الإعلان عن تأسيس النظام الجمهوري في تركيا، طغى على الحياة السياسية الجديدة نظام الحزب الواحد حتى عام ١٩٤٥. و كان حزب الشعب الجمهوري بقيادة مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك هو الحزب الحاكم الوحيد في الجمهورية التركية الحديثة. يرجع أتاتورك سبب عدم السماح بتأسيس أحزاب سياسية أخرى في تلك الفترة إلى أن المجتمع التركي كان قبل تلك الفترة قد عانى الكثير بسبب الفرق المتعددة التي كانت موجودة، و ان المجتمع التركي حسب رأيه لا يعاني من فروق جوهرية و طبقية متعددة مثل المجتمعات

[3] Yavuz ABADAN, Türk Siyasi Partiler Kanunu, AÜSBFD., c. 21, No: 3, 1966, s.171.

[4] Türkiye'de çok Partili Sisteme Geçiş Kararı, Nihal KARA,Yayınlanmamış Doktora Tezi, Ankara Üniversitesi, 1982, s.100

الاوروبية و ان الحزب الواحد الذي يمثل فيه التجار، العمال، الموظفون و الأصناف الاخرى و يراعي مصالح هؤلاء كان كافيا و وافيا للغرض في تلك الفترة. ولكن مع هذا هنالك من يدعي من أن أتاتورك كان ينوي الانتقال الى نظام التعددية الحزبية و لكن طبيعة المجتمع التركي آنذاك لم تسمح بانتقال سليم إلى هذا النظام .[٥]

لم يتطرق دستور عام ١٩٢٤ بأي شكل من الأشكال إلى موضوع تنظيم الأحزاب السياسية. ولكن مع هذا لم يكن هنالك أية مادة في الدستور أو أية تشريعات أو قوانين نافذة في تلك الفترة تمنع من الانتقال إلى نظام التعددية الحزبية. بالاضافة الى ذلك فان قانون الجمعيات الذي صدر عام ١٩٠٩ كان نافذاً حتى عام ١٩٣٨ و استنادا الى المادة ٧٠ من دستور عام ١٩٢٤ فقد تم قبول مبدأ تأسيس الجمعيات.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية و تنظيم مؤتمر سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥ من قبل الدول الغالبة في الحرب وكانت تركيا إحدى الدول المشاركة في ذلك المؤتمر الذي انبثق من بعده إنشاء ميثاق الأمم المتحدة، تعالت في تلك الفترة اصوات المطالبة بالاستقلال، الحرية والديمقراطية. من جهة أخرى كانت تركيا تريد المشاركة في المؤسسات و الاتفاقيات التي نظمت من قبل الدول الاوروبية التي راعت مبدأ الديمقراطية وقررت التعاون مع هذه الدول حول هذا الموضوع وقد احست من انها يجب ان تلتزم بالنظام الديمقراطي .[٦]

على الرغم من وجود نظام الحزب الواحد و الحاكم إلا أن تركيا تمكنت من إجراء تغييرات جوهرية وجذرية ولكن بسبب موجة مطالب نشر المبادئ

[5] Feroz AHMAD, Modern Türkiye'nin Oluşumu, Çev: Yavuz Alogan, Sarmal Yayın Evi, Istanbul 1995, s. 84.
[6] Kamaran İnan, Dış Politika, İstanbul 1994, s.46.

الديمقراطية في تلك الفترة قررت أن تنهي نظام الحزب الواحد و تنتقل الى نظام التعددية الحزبية بصورة حقيقية لأن هذا النظام يشجع على ترسيخ مبادئ الديمقراطية الأوروبية. في عام ١٩٤٦ تم إجراء بعض التغييرات على قانون الجمعيات ولكن مع ذلك كانت مسألة أن الأحزاب السياسية تعامل كاشخاص اعتباريين ضمن إطار القانون المدني و لهذا كانت خاضعة للمواد ١٤١، ١٦٣ و ٥٢٦ من قانون العقوبات التركية و استنادا الى هذا الاطار القانوني فقد حُل حزب الشعب في عام ١٩٥٤ من قبل محكمة صلح الجزاء الرابعة. بالإضافة الى ذلك في عام ١٩٤٧ جرى تغيير في النظام الداخلي لمجلس الأمة التركي الكبير (البرلمان التركي)، وبموجب هذه التغييرات تمت الاشارة الى دور و أهمية الأحزاب السياسية في الحياة السياسية واعتبرت كتل وتحالفات الأحزاب السياسية فيها كهيئة برلمانية .[٧]

في ضوء هذه التطورات العالمية و المحلية، في ١٨ تموز من عام ١٩٤٥ أعلن عن تأسيس حزب التنمية الشعبية ومن ثم في ٧ كانون الثاني تم الإعلان عن تشكيل حزب سياسي آخر باسم الحزب الديمقراطي، وبهذا انتقل النظام السياسي الحزبي في تركيا من سطوة الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية. حيث استطاع الحزب الديمقراطي من كسح الانتخابات التي جرت في ١٤ مايس عام ١٩٥٠ وحقق فيه نجاحا ملحوظا وانهى بهذا سطوة و سلطة الحزب الواحد المتمثل بحزب الشعب الجمهوري. مع وصول الحزب الديمقراطي إلى السلطة طرأ تغير ملحوظ في نسبة التمثيل في البرلمان التركي ، إذ انخفضت نسبة تمثيل البيروقراطيين التابعين لحزب الشعب الجمهوري الى (٢٠%) فيما وصلت نسبة التمثيل لاصحاب المهن الحرة الى (٤٠%) فيما صعد نسب التمثيل

[7] **ABADAN, a.g.e., s.23.**

لاصحاب الاراضي و التجار ورجال الاعمال الى ما بين (٢٠%-٣٠%) في البرلمان في نفس الدورة، أدت هذه النتيجة إلى سيطرة أصحاب المهن الحرة، كالتجار ورجال الأعمال على الحياة السياسية التركية و اصبح لهم ثقل وآراء تؤخذ بنظر الاعتبار .[٨]

وبعد ازدياد شعبية الحزب الديمقراطي يوما بعد يوم و قيامه ببعض الإجراءات التي أدت الى زيادة الجهات المخالفة لها من أهمها استياء المؤسسة العسكرية من هذه الخطوات التي اتخذت من قبل الحزب الديمقراطي مما ادى تلك الاحداث الى قيام انقلاب عسكري بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٦٠ من قبل المؤسسة العسكرية التركية و بعد الانقلاب قرر الانقلابيون حظر نشاطات الأحزاب السياسية. ولكن هذا الحظر لم يدم طويلا اذ بعد اجراء الاستفتاء على الدستور المعتمد من قبل الانقلابين في عام ١٩٦١، اعتمد نظام التعددية الحزبية من جديد. حيث بموجب المادة (٥٦) من دستور عام ١٩٦١، فان الاحزاب السياسية هي عنصر لا يمكن الاستغناء عنه في الحياة السياسية الديمقراطية .[٩]

بالاضافة الى ذلك فانه حسب دستور عام ١٩٦١، كان يجب اصدار قانون خاص بتنظيم الأحزاب السياسية بصورة عامة، و استنادا الى هذه النقطة فقد صدر عام ١٩٦٥ قانون الاحزاب السياسية رقم (٦٤٨). يمكننا أن نلخص مميزات هذه الفترة التي استمرت لمدة عشرين عاما في اربعة نقاط و هي التحول الديمقراطي، عدم الاستقرار، الاستقطاب و المحافظة على السطوة العسكرية. وقد أدت هذه الظروف إلى تهيئة أجواء ملائمة للقيام بانقلاب عسكري آخر بتاريخ ١٢ أيلول عام ١٩٨٠. بعد هذا الانقلاب أُصدر قانون

[8] Taner Timur, Türkiye'de Çok Partili Hayata Geçiş, İletişim Yayınları, İstanbul 1991, s.18.

[9] 1982 Anayasasına göre Siyasi Partilerin Hukuki Statüsü, Mustafa Kocak, Yayınlanmamış Doktora Tezi, İstanbul Üniversitesi, 1993, s. 32.

مرقم بـــ(٢٥٣٣) بتاريخ ١٦ تشرين الاول عام ١٩٨١ من قبل الهيئة الامنية الشعبية والذي تم بموجبه حظر جميع الأحزاب السياسية و بتاريخ ٧ تشرين الثاني عام ١٩٨٢ اجرى استفتاء شعبي على مسودة الدستور المعدة تحت سيطرة ومراقبة الانقلابين و دخل حيز التنفيذ اعتبارا من ٩ تشرين الثاني لعام ١٩٨٢. اذا لم يسمح بمناقشة المسودة المعدة بإشراف الانقلابيين من قبل أفراد الشعب لذا فإن هناك اجماع من ان دستور عام ١٩٨٢ لم يُعد و لم يُصاغ بصورة ديمقراطية .[١٠]

ثانياً: الأحزاب السياسية في تركيا بعد انقلاب ١٢ أيلول عام ١٩٨٠

بعد إعلان الانقلاب العسكري في تركيا صبيحة يوم ١٢ أيلول ١٩٨٠، تأسست على الفور هيئة الأمن الوطني[١١] برئاسة الجنرال كنعان ايفرين فقد كانت أوامر و قرارات وإعلانات هذه الهيئة بمثابة قوانين يجب تنفيذها فورا. حيث أصدرت أول بياناتها في يوم الانقلاب وكانت باسم البيان رقم (١). حسب هذا البيان الغي كل من الحكومة و البرلمان و رفعت الحصانة عن أعضاء البرلمان وأعلن عن حالة الطوارئ والأحكام العرفية في عموم البلاد. بهذا انهيت الحياة الديمقراطية في تركيا بصورة جذرية و لكن على الرغم من ذلك ادعى الانقلابيون من ان وظيفتهم الاساسية هي ازالة العوائق الموجودة امام الحياة السياسية الديمقراطية. بعد اصدار البيان رقم (١) فقد أصدرت قرارات و أوامر ضد الأحزاب السياسية

[10] **Ergün Özbudun, Demokrasiye Geçiş Sürecinde Anayasa Yapımı, Bilgi Yayınevi, Ankara 1993, s. 65.**

[١١] **شُكلت هذه الهيئة استنادا الى الأمر رقم (٤) بتاريخ (١٢.٠٩.١٩٨٠) و برئاسة رئيس الأركان الجيش التركي آنذاك كنعان ايفرين و بعضوية كل من قائد القوات الجوية، قائد القوات البرية، قائد القوات البحرية قائد قوات الدرك التركية.**

بصورة مستمرة[١٢]. بالاضافة الى ذلك كان رئيس الانقلابيين كنعان ايفرين يدلي بتصريحات مضادة للأحزاب السياسية في القنوات التلفزيونية والإذاعة الرسمية. إن الآثار السلبية للانقلاب العسكري على الأحزاب السياسية بصورة خاصة و الحياة السياسية بصورة عامة لم تقتصر فقط على الفترة المحددة بين ١٢ أيلول ١٩٨٠ وحتى تأسيس ديوان رئاسة البرلمان التركي في ٦ حزيران ١٩٨٣ بل أثرت عليها بصورة سلبية في السنوات التي لحقت هذه الفترة. على الرغم من أن هيئة الأمن الوطني قد أعلنت عن تاسيسها بصورة مؤقتة و لكن القرارات، الاوامر والبيانات التي صدرت منها قد أثرت بصورة مباشرة على القوانين و الأحكام الدستورية التي أقرت بعدها، بحيث كان لها تأثير واضح أيضا على تحديد نظام التعددية الحزبية التي أسست في الفترة التي تلتها و أنها قيدت بشكل غير مباشر الحريات العامة[١٣]. لهذا السبب نستطيع القول من أن نظام ١٢ أيلول أثر بشكل مباشر ومستمر على النظام المدني، القوانين والتشريعات التي صدرت بعد عام ١٩٨٣.

ادعى الانقلابيون ان الاحزاب السياسية مع مسؤولي تلك الأحزاب، أعضاء البرلمان والنواقص الموجودة في دستور عام ١٩٦١، من أهم أسباب تردي الحياة السياسية قبل الانقلاب. بحيث ان بعض الاحكام الموجودة في دستور عام ١٩٦١ ادت الى استخدام مسالة الحريات بشكل مفرط وان قانون الاحزاب السياسية الموجودة آنذاك يعتبر من الاسباب الاخرى التي أدت إلى الانقلاب العسكري في عام ١٩٨٠، لذا كان من الضروري أخذ هذه الأمور والمسائل

---

[١٢] للاطلاع على قرار رقم (١) الصادر من قبل هيئة الأمن الوطني بتاريخ ١٢ أيلول عام ١٩٨٠ باللغة التركية يمكن زيارة الموقع: https://www.resmigazete.gov.tr/arsiv/17103_1.pdf ، تاريخ زيارة الرابط (٢٠٢١/٧/٨).

[13] Mümtaz Sosyal, 100 Soruda Anayasanın Anlamı, Gerçek Yayın Evi, 11. Baskı, Istanbul 1997, s.135.

بنظر الاعتبار عند إعداد دستور جديد واقرار القوانين الأخرى المتعلقة بالأحزاب السياسية والانتخابات العامة بحيث يجب اعدادها بشكل لا يؤدي الى خلق بيئة متشنجة وغير آمنة.

قائد الانقلابيين كنعان ايفرين كان ضد فكرة منح الحريات العامة للأفراد بصورة واسعة، وكان يميل الى بل و يؤمن بتقييد بعض الحريات الشخصية لحساب حرية واستقرار المجتمع بحيث صرح أكثر من مرة من أن الحريات الفردية سوف لن يكون لها أية قيمة إذا لم تؤمن أمن واستقرار المجتمع. بالاضافة الى ذلك صرح علنا مرات عدة من أنه لا يوجد هنالك حريات شخصية غير منتهية. و ادعى انه من اجل الحصول على قيمة عملية للحريات يجب تقييدها و تحديد طرق استخدامها و انه يجب وضع بعض القيود و الشروط لها ويجب عدم الاعتراف بالحرية التي تقضي بالأساس على الحرية الحقيقية للفرد وذلك باسم الحرية .[١٤]

من هذا يتبين لنا أن الانقلابيين كانوا لا ينوون تأسيس نظام ديمقراطي بل قاموا عكس ذلك بالسيطرة على زمام الأمور في البلاد بصورة مباشرة حتى عام ١٩٨٣. ولكن بصورة عامة يجب أن نأخذ بعض التطورات الهامة التي حدثت بعد إعلان الانقلاب صبيحة ١٢ من ايلول عام ١٩٨٠ والتي كانت لها تأثير مباشر على الحياة الحزبية في تركيا بنظر الاعتبار عند دراستنا لقانون الأحزاب السياسية:

١.إيقاف نشاطات جميع الأحزاب السياسية:

إيقاف نشاطات الأحزاب السياسية تماما كان أحد البنود الموجودة في البيان رقم (١) الصادر من هيئة الأمن الوطني يوم ١٢ ايلول عام ١٩٨٠، حيث صرح

[14] **Sosyal, a.g.e., s.135-136.**

كنعان ايفرين في يوم الانقلاب العسكري بعد بيان رقم (١)، قائلا "تم حضر و ايقاف جميع النشاطات السياسية على جميع المستويات في البلاد. وأنه سيتم السماح للأحزاب السياسية بممارسة نشاطاتها بعد اعلان الاحكام الأساسية للدستور الجديد، اصدار قانون الاحزاب السياسية و الانتخابات والتي سيتم تحديد التاريخ و شروط تأسيسها وآلية القيام بنشاطاتها لاحقا[١٥]". واللافت للنظر هنا أنه في الخطوة الاولى حُضر و تم تجميد نشاطات الأحزاب السياسية ولم يُحل الأحزاب السياسية.

بعد الانقلاب يتضح لنا أن الانقلابيين بداية استهدفوا الساسة المتواجدين في الأحزاب السياسية بدلا عن كيان الأحزاب السياسية. أي أنهم حاولوا تغيير الوجوه المؤثرة في السياسية العامة للبلد بأوجه جديدة تابعة لهم أو قريبة منهم. وخير دليل على هذا الأمر، عدم حل الأحزاب السياسية والاكتفاء بتجميد ومنع نشاطاتها كخطوة اولية و اصبحت القادة السياسيين هدفا للانقلابين من خلال منعهم بالقيام بنشاطات سياسية او الادلاء بتصريحات سياسية أو كتابة مقالات سياسية في الصحف و المجلات.

٢. حل الأحزاب السياسية:

قررت هيئة الأمن الوطني حل جميع الأحزاب السياسية التي حُضرت نشاطاتها، و حل جميع المؤسسات التابعة لتلك الأحزاب بشكل مباشر أو غير مباشر . على الرغم من أن الانقلابيين بداية لم يريدوا حل الأحزاب السياسية وإنما هدفهم كان الساسة المؤثرين و قياديي تلك الاحزاب الا ان وجهة نظرهم طرأ عليها بعض التغييرات مما ادى الى اصدار قرار و امر الحل. من اهم الاسباب التي ادت الى اتخاذ هذا القرار النقاط التالية:

[15] **Adnan Küçük, Siyasi Partilere İlişkin Yasaklamalar, Özgür İletişim, Ankara 2005, s.198.**

أ. توصل الانقلابيون الى نتيجة مفادها، أنهم قد اخطأوا بعدم حلهم الأحزاب السياسية بداية الأمر، لأنه باعتقادهم أن وجود هذه الأحزاب السياسية كان يشجع تلك الشخصيات والتي كانت تتهمها بنشر الفوضى و عدم الاستقرار و الابتعاد عن مسار الديمقراطية في البلاد، ما زال لهم دور سلبي و انهم كانوا يستخدمون تلك الاحزاب السياسية لهذا الغرض .[١٦]

ب. بروز قناعة بين الانقلابيين حول اهمية البدء بتصفية الوجوه السابقة و بناء نظام سياسي جديد قائم على شخصيات وأسماء جديدة وذلك من خلال تصفية الأسماء و الوجوه المؤثرة السابقة .[١٧]

ت. منذ نجاح الانقلاب السياسي في تركيا، الانقلابيون كانوا يصرحون باستمرار بأن القادة و المسؤولين الموجودين قبل الانقلاب هم السبب الرئيسي لجر البلد الى عدم الاستقرار و الابتعاد عن مبدأ الديمقراطية، لذا كان من الصعب في نفس الوقت بعد كل هذه الانتقادات الموجه الى اولئك القادة و المسؤولين الاستمرار معهم في بناء نظام و حياة سياسية جديدة في تركيا. ويعتبر هذا الدافع أحد أهم الدوافع التي أدت إلى تغير رأي الانقلابيين حول الأحزاب السياسية والقادة السابقين.

ث. بعد اللقاءات المكثفة التي قام بها رئيس الانقلابيين كنعان ايفرين مع أفراد المجتمع التركي و النخب المختلفة، نشأت قناعة لديه بأن هناك توجه نحو عدم اشراك الاحزاب السياسية السابقة و القادة السابقين في النظام السياسي الجديد والتي سيتم تأسيسه من قبل الانقلابيين.

[16] Yalçın Doğan, Dar Sokakta Siyaset: 1980-1983, Beşinci Baskı, Tekin Yayınları, İstanbul 1999, s. 134-135.

[17] Hulusi Turgut, 12 Eylül Partileri, İkinci Baskı, ABC Ajans Yayınları, İstanbul 1986, s.43.

جـــ. كنعان ايفرين في يوم اعلان حل الأحزاب السياسية والهيئات التابعة لها بشكل نهائي، صرح علنا من أن الساسة و القادة السابقين لم يكفوا عن اخطائهم التي كانوا قد ارتكبوها قبل الانقلاب واتهمهم بأنهم قد بدأوا بصراع لاجل الوصول الى السلطة مجددا و هذا ما لا يتم قبوله من قبلهم. بالاضافة الى ذلك اتهمهم كنعان ايفرين من أن القادة و الساسة القدامى يحاولون جر البلاد الى ما كانت عليها قبل الانقلاب. لذا قرر الانقلابيون بحل تلك الاحزاب السياسية .[١٨]

لهذه الأسباب و لاجل ضمان الحفاظ على التغييرات التي طرأت بعد الانقلاب في تركيا وادامتها، توصل قادة الانقلاب إلى ضرورة حل الأحزاب السياسية في ١٦ تشرين الأول من عام ١٩٨١. وبهذا فقد تعرضت الحياة الحزبية في تركيا الى نكسة كبيرة لانها قررت حل جميع الجمعيات السياسية التي تأسست منذ عام ١٨٥٩ و حل جميع الأحزاب السياسية التي تأسست منذ عام ١٩٠٠ و اصبحت الحياة السياسية التركية من دون الأحزاب السياسية.

هذه الخطوة تعتبر نقطة تحول مهمة جدا في تركيا لانها حتى بعد انهيار الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى لم تُمنع نشاطات الاحزاب و الجمعيات السياسية تماما كما جرى في تلك الفترة و أن في بعض الفترات بقي حزب سياسي واحد إلا أن تركيا حتى تلك الفترة لم تكن دون حزب أو جمعية سياسية. وبهذا القرار تم حل ١٥ حزبا سياسيا بهدف توجيه البنية التحتية القانونية و السياسية للبلد باتجاه جديد و مغاير للفترة التي سبقتها. وذلك يعنى أنه كانت هناك محاولة لتنظيم وضبط العمل السياسي بإطار قانوني وكان النظام الجديد لا يثق كثيرا بالساسة[١٩]. وكانت لهذه الواقعة أثر كبير على الحياة السياسية

[18] Turgut, a.g.e., s.19-20.
[19] Küçük, a.g.e., s.204-206.

واستطاع من خلال المادة الرابعة المؤقتة من الدستور أن تستمر بتأثيرها السلبي من ١٢ أيلول من عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٩٢.

٣. السماح للقيام بالنشاطات السياسية من قبل الاحزاب

بعد الانتهاء من إعداد مسودة الدستور و قبولها من قبل الشعب بعد الاستفتاء عليه، لم يتم رفع الحظر عن القيام بالنشاطات السياسية مباشرة. كان قائد الانقلابيين كنعان ايفرين يطالب الشعب باختيار أسماء ووجوه جديدة و يحثهم على تأسيس أحزاب سياسية جديدة للمشاركة في العملية السياسية، و أقر قانون جديد للأحزاب السياسية و من ثم أصدرت هيئة الأمن الوطني قرار رقم (٧٦) يرفع من خلاله الحظر المفروض على ممارسة النشاطات السياسية.

من خلال قرار رقم (٧٦) رُفع الحظر عن النشاطات السياسية إلا أنه وضع بعض الشروط و الحدود لتلك النشاطات. منها منع الادلاء باي تصريح او مدح للأحزاب المنحلة أو الشخصيات السياسية الموجودة قبل فترة الانقلاب. بالإضافة إلى منع مناقشة ونقد القرارات التي اتخذت والتي ستتخذ من قبل هيئة الأمن الوطني و تصريحات رئيس الجمهورية والأمور التي تم حضرها من قبل قادة الانقلابيين و منع في نفس الوقت الإدلاء بآراء حول الاوضاع السياسية و القانونية لتركيا في الفترات السابقة و القادمة[٢٠]. وهكذا سُمح بتشكيل وتأسيس الاحزاب ضمن إطار قانون الاحزاب السياسية رقم (٢٨٢٠) الصادر بتاريخ ٢٤ نيسان ١٩٨٣ ولكن بشرط الالتزام بالامور و الشروط المبينة في قرار رقم

[٢٠] قرار رقم (٧٦) الصادر من قبل هيئة الامن الوطني والمنشور في الجريدة الرسمية التركية العدد (١٨٠٢٧) بتاريخ (١٩٨٣/٠٤/٢٤)، يمكن الوصول الى نص القرار عبر الرابط التالي:
https://www.resmigazete.gov.tr/arsiv/18027.pdf ، تاريخ الوصول (٢٠٢١/٧/٨).

(٧٦) الصادر من قبل هيئة الأمن الوطني و التي كانت تتضمن مجموعة من المحظورات.

٤. تأسيس الأحزاب السياسية

استمر كنعان ايفرين في انتقاداته لقادة و سياسي مرحلة ما قبل الانقلاب و كان من جهة يحملهم مسؤولية الفوضى وعدم الاستقرار السياسي في تركيا و من جهة اخرى كان يدلي بتصريحات حول عدد الأحزاب السياسية التي يجب أن تؤسس بعد صدور قانون الأحزاب السياسية، حيث كان يرفض سيطرة و سطوة الحزب الواحد على الحياة السياسية في تركيا و كان ايضا ضد تأسيس أعداد كبيرة من الأحزاب السياسية بشكل يؤدي إلى الفوضى وعدم الاستقرار[٢١]. و في النهاية تم تاسيس حوالي ١٦ حزباً سياسياً بعد صدور قانون الأحزاب السياسية الجديدة وأنهى بذلك حظر تأسيس الأحزاب السياسية والذي استمر لمدة ١٩ شهرا[٢٢]. و كان الحزب الديمقراطي القومي اول حزب سياسي أُسس بتاريخ ٢٠ مايس عام ١٩٨٣ بعد رفع الحظر عن تأسيس الأحزاب السياسية.

٥. حظر حزب تركيا الكبير في عام ١٩٨٣

حزب تركيا الكبير هو أحد الأحزاب السياسية التي تأسست في ٢٠ مايو ١٩٨٣ وهو حزب يميني مقرب من رئيس حزب العدالة المنحل سليمان ديميريل، بعد يوم من تأسيس حزب تركيا الكبير، انضم إليه ١٤٤ عضو برلماني من حزب العدالة المنحل، و كان الهدف من هذه الخطوة هو إيصال رسالة واضحة الى الناخب التركي أن حزب تركيا الكبير هو وريث حزب العدالة المنحلة. وفي السياق نفسه وصلت هذه الرسالة الى هيئة الأمن الوطني ايضا. أزعجت هذه الخطوة الهيئة و الانقلابين كثيرا وقرروا بعدها من خلال قرار هيئة الأمن

[21] Doğan, a.g.e., s.198-199.
[22] Turgut, a.g.e., s.47.

الوطني رقم (٧٩) حل وحظر حزب تركيا الكبير و اصد أمر بنفي ١٤ سياسي تابعين لفترة ما قبل الانقلاب و من ضمنهم سليمان دميرال و اثنين من السياسيين الجدد إلى مؤسسة زنجير بوزان العسكرية في جناق قلعة " Zincirbozan Askeri Tesis"[٢٣]. إن حل وحظر الأحزاب السياسية من قبل الانقلابيين أسست لعادة سيئة وغير ديمقراطية بحيث أصبحت شبحا و كابوسا يلاحق الأحزاب السياسية المناوئة للانقلابيين، الذين غيروا اسمهم الى حماة الجمهورية العلمانية في الفترات اللاحقة واستخدام هذا السلاح لتصفية خصومهم من الأحزاب السياسية.

المبحث الثاني: قراءة سياسية لقانون الأحزاب في تركيا رقم (٢٨٢٠) لسنة ١٩٨٣ وبيان مدى تأثيره على النظام الديمقراطي

اولاً: نظرة سياسية حول كيفية تنظيم الأحزاب السياسية في الدستور التركي لعام ١٩٨٢

قبل البدء بقراءة سياسية شاملة لقانون الأحزاب السياسية في تركيا رقم (٢٨٢٠) لسنة ١٩٨٣ ومناقشة مدى تأثيره على النظام الديمقراطي في تركيا، يجب أن نشير بصورة عامة الى النقاط المتعلقة بالأحزاب السياسية في الدستور التركي والذي على أثره تم اصدار قانون الاحزاب السياسية في عام ١٩٨٣. دستور تركيا صيغ في عام ١٩٨٢ بإشراف الانقلابيين، و تعرض أسلوب و طريقة اعداد الدستور وآلية مناقشة مواده من قبل الأكاديميين والخبراء و الشعب بصورة عامة إلى انتقادات كثيرة. اذ ان البعض و الى يومنا هذا يدعون من أن دستور عام ١٩٨٢ قد وضع في بيئة غير ديمقراطية و ان راعي الانقلابيين كان له الرأي الحاسم في تشكيل الإطار الأساسي للدستور. مع ذلك فإن الدستور

[23] **Turgut, a.g.e., s.244-245.**

التركي لعام ١٩٨٢ نظم مسألة الأحزاب السياسية في المواد (٦٨) و (٦٩) ضمن "الحقوق والواجبات السياسية" في القسم الرابع بصورة مباشرة. بالشكل التالي:

١. كيفية تاسيس الاحزاب السياسية و طرق الانتماء إليه و الخروج منه حسب المادة ٦٨ من الدستور :

نظمت المادة ٦٨ من الدستور الأمور التالية حول موضوع تأسيس الأحزاب السياسية و طرق الانتماء اليه والخروج منه:[٢٤]

١. أعطي للمواطن حرية تأسيس الأحزاب السياسية والانضمام إليها حسب أصولها و الخروج منها. بالاضافة الى تحديد سن الثامنة عشر كشرط للانضمام إلى الأحزاب السياسية. بهذه الفقرة اصبحت الاحزاب السياسية مؤسسة دستورية وذلك من خلال انتقالها من المساحة الاجتماعية الى اطار دستوري واضح.

٢. أقر الدستور في هذه المادة من ان الاحزاب السياسية هي احدى العناصر المهمة و التي لا يمكن الاستغناء عنها في الحياة السياسية الديمقراطية. و هكذا مبدئيا اعترف الدستور بأهمية تأسيس الأحزاب السياسية كعنصر أساسي لتأسيس نظام سياسي ديمقراطي بحيث أظهرت هذه الفقرة الدعم الدستوري للأحزاب السياسية مرة أخرى مكملةً للفقرة أعلاه.

٣. حول الية تأسيس حزب سياسي في تركيا فانه في هذه الفقرة من المادة أعلاه تمت الإشارة إلى إمكانية تأسيس الأحزاب السياسية مسبقا قبل أخذ الرخص إلا أنها يجب أن تقوم بنشاطاتها حسب أحكام ومواد القانون و الدستور.

٤. على الرغم من أن هذه المادة بداية قد أعطت حرية واسعة لتأسيس الأحزاب السياسية وأشارت إلى أنها عنصر جوهري في الحياة السياسية الديمقراطية، إلا

[٢٤] المادة (٦٨) من الدستور التركي، يمكن الوصول الى بنود واحكام الدستور من الموقع التالي: \ https://www.tbmm.gov.tr/anayasa/anayasa_2018.pdf ، تاريخ الوصول (٢٠٢١/٠٧/٠٨).

أنها في الفقرات الأخرى قامت بسرد عدة محظورات والتي يجب على الأحزاب السياسية عدم القيام بها، اذ انه يجب ان لا يتناقض النظام الداخلي و برامج و سلوك الحزب السياسي مع كل من الأمور التالية: سيادة الدولة، وحدة الشعب والوطن، حقوق الإنسان، مبادئ المساواة و دولة القانون، سيادة الشعب، الديمقراطية و مبادئ الديمقراطية العلمانية، و من ثم استغلت هذه الأمور لاحقا و ما تزال تستغل من قبل السلطة النافذة سياسيا و قانونيا. وخير مثال على هذا الأمر فقد تم حل العديد من الأحزاب السياسية منذ ذلك الوقت حتى الآن من قبل المحكمة الدستورية في تركيا.

٥. يمنع كل من القضاة و المدعي العام، كوادر و موظفي المحكمة العليا، العاملين في السلك الحكومي بصفة موظف في المؤسسات الحكومية، منتسبي القوات المسلحة التركية مع الطلاب الذين هم قبل مرحلة التعليم الجامعي العالي الانضمام إلى الأحزاب السياسية. بحيث ينظم الية، اصول و طرق انضمام اعضاء هيئة التدريس إلى الأحزاب السياسية بقانون.

الهدف من هذه النقطة هو محاولة تلافي استخدام الكفاءات و الأموال و الامكانات الحكومية للأهداف السياسية و أبعاد المنافسة الحزبية عن مؤسسات الدولة. اذا تم تطبيق هذه الفقرة بصورة عادلة فإنها تعتبر خطوة اساسية و مهمة لابعاد مؤسسات الدولة و القوات المسلحة التركية عن المنافسات الحزبية. ولكن لا نستطيع القول من أن هذه الفقرة قد استخدمت و طبقت بصورة صحيحة وعادلة، لان الاحزاب السياسية التي وصلت الى السلطة استثمرت هذه الإمكانات لمصالحها الحزبية الضيقة.

٦. تقدم الدولة وفق مبدأ الحقانية و العدالة، الدعم المالي للأحزاب السياسية وفقا لاستحقاقاتها و حجمها الفعلي. إن السيطرة على الأحزاب السياسية من الناحية

المالية من الأهداف المهمة لأجل أبعاد التدخل الخارجي عن تلك الأحزاب. هذا ما يشجع الأحزاب السياسية إلى اللجوء إلى إيجاد المصدر المالي بصورة صحيحة وبعيدة عن التدخلات الخارجية.

٢. الأسس و الثوابت التي يجب أن تلتزم بها الأحزاب السياسية حسب المادة (٦٩) من الدستور: [٢٥]

المادة (٦٩) من الدستور التركي ينظم الأسس والثوابت التي يجب الالتزام بها من قبل الأحزاب السياسية، يمكن تلخيصها بالشكل التالي حسب الفقرات التي تحتويها:

١. نشاطات واعمال الأحزاب السياسية وتنظيم النظام الداخلي للأحزاب يجب أن يكون موافقا و ملائما مع مبادئ الديمقراطية و أن الية تطبيق هذه المبادئ تنظم بقانون. هنا تمت الإشارة إلى المبادئ الديمقراطية كأساس يجب أن تقوم الأحزاب السياسية عليه. ولكن من الناحية العملية فإن الأحزاب السياسية التركية لم توفق في ترسيخ المبادئ الديمقراطية بالشكل المطلوب والمحدد ضمن الأطر النظرية.

ب. يجب أن لا تنخرط الأحزاب السياسية بالنشاطات التجارية. هذه الفقرة مهمة لاجل ابعاد مسالة تدخل الاحزاب في النشاطات التجارية للبلد و ترك التجارة لأهلها وعدم اقحامها بالسياسة. هنا ايضا يوجد خروقات واسعة و واضحة من قبل الاحزاب الحاكمة، اذ ان في جميع المراحل السياسية في تركيا، هنالك رجال أعمال مقربين من السلطة والأحزاب الحاكمة استحوذوا على حصة الأسد من المشاريع التجارية، الاستثمارية و الاعمارية في تركيا ولا تزال هذه المشكلة قائمة إلى يومنا هذا.

[٢٥] المادة (٦٩) من الدستور التركي، يمكن الوصول الى بنود واحكام الدستور من الموقع التالي: https://www.tbmm.gov.tr/anayasa/anayasa_2018.pdf، تاريخ الوصول (٢٠٢١/٠٧/٠٨).

٢. حدد ونظم دستور عام ١٩٨٢، مسالة إيرادات و نفقات الأحزاب السياسية بحيث يجب أن تكون الإيرادات والنفقات وفقا لأهدافها و ان تطبيق هذه الفقرة يجب أن ينظم بقانون. تحديد وتثبيت موضوع استحصال الأحزاب للأموال مع إيرادات و نفقات الأحزاب و طرق متابعة و مراقبة هذا الموضوع و فرض العقوبات من قبل المحكمة الدستورية يجب ان ينظم بقانون. وان القرارات التي تتخذ من قبل المحكمة الدستورية تكون قرارات نهائية وقطعية. بهذا فقد أوكل الدستور صلاحية وسلطة الرقابة المالية على الاحزاب السياسية، الى المحكمة الدستورية.

٣. إغلاق وحضر وحل الأحزاب السياسية يكون برفع دعوى من قبل المدعي العام الجمهوري لمحكمة الاستئناف العليا في تركيا و من ثم ينظر الموضوع في المحكمة الدستورية لغرض اصدار القرار النهائي حول الدعوى. هذه الفقرة من أكثر الفقرات التي اعتمدت عليها لأجل اغلاق و حضر و حل الأحزاب السياسية و انها اصبحت موضوعا للنقاش الدائم، حيث استغلت هذه المسالة في تركيا من قبل السلطة النافذة بصورة مبالغة فيها و انها استعملت لمحاربة الخصوم السياسيين و اعتبرت هذه المسالة خلل و عيب واضح في الحياة الديمقراطية برمتها في تركيا.

٤. اذا كانت احكام النظام الداخلي و برنامج حزب سياسي ما مخالفا للفقرة الرابعة من المادة (٦٨) فان ذلك يعتبر سببا لإصدار قرار حل و اغلاق نهائي وقاطع للحزب السياسي. هنا و في الفقرة السابقة تم بيان الحالات التي ستواجه الأحزاب فيها عقوبة الحظر والإغلاق و الحل. ان غلق و حل و حضر نشاطات اي حزب سياسي، من أكثر المواضيع التي هزت الاستقرار السياسي في تركيا

بسبب قرارات المحكمة الدستورية التركية بغلق عدة أحزاب سياسية في مراحل مختلفة.

٥. لا يحق لمؤسسي وأعضاء حزب سياسي منحل من قبل المحكمة الدستورية، أن يكونوا مؤسسين، أعضاء، اداريين و مراقبين لحزب سياسي آخر، وذلك لمدة خمس سنوات ابتداءا من نشر قرار حل و غلق الحزب المنحل في الجريدة الرسمية. وبهذا وبعيدا عن المبادئ الديمقراطية فقد فُرضت عقوبة مزدوجة قاسية على مؤسسي وأعضاء الأحزاب المنحلة اولا من خلال حل الحزب وثانيا ضمن سياق منعهم من ممارسة النشاطات السياسية لمدة خمس سنوات.

٦. اذا ثبت ان اي حزب سياسي قد تلقى مساعدة مالية من دولة اجنبية او مؤسسة دولية أو اي شخص غير تركي و اي شخص معنوي و حقيقي، فإن هذا يعتبر سببا لحل وإغلاق الحزب بصورة نهائية. هذه الفقرة إذا ما تم تطبيقها بصورة عادلة و ضمن إطار مبدأ المساواة و العدالة، يعتبر أمرا معقولا ومنطقيا وغير منافي للأسس العامة للديمقراطية.

٧. مواضيع تاسيس الاحزاب و نشاطاتها، الرقابة عليها و حلها او اغلاقه مع حرمانها بصورة جزئية أو كلية من المساعدات التى تقدمها الدولة للأحزاب، نفقات مرشحي الانتخابات والاحزاب السياسية مع أصولها تنظم بقانون حسب الامور و النقاط المبينة أعلاه.

على ضوء هذه المواد الدستورية فقد تم اقرار قانون الاحزاب السياسية رقم (٢٨٢٠) لسنة ١٩٨٣ بحيث يتكون هذا القانون من ١٢٢ مادة، ٦ مواد اضافية مع ١٩ مادة مؤقتة. مقسمة على عشرة أقسام بالشكل التالي :[٢٦]

[26] تم اعداد هذا الجدول بالاستناد الى قانون الاحزاب السياسية في تركيا المرقم (٢٨٢٠) لسنة ١٩٨٣ المعدل، للاطلاع على قانون الاحزاب السياسية المرقم (٢٨٢٠) لسنة ١٩٨٣ باللغة التركية يمكن زيارة الموقع التالي: https://www.mevzuat.gov.tr/MevzuatMetin/1.5.2820.pdf الرابط زيارة تاريخ ، (٢٠٢١/٨/٩).

ت	القسم	عدد المواد	عنوان القسم
1	الاول	المواد (١-٧)	الاحكام الاساسية
2	الثاني	المواد (٨-٦٠)	تنظيمات الأحزاب السياسية
3	الثالث	المواد (٦٠-٧٧)	الأحكام المالية
4	الرابع	المواد (٧٨-٩٧)	المحظورات المتعلقة بالأحزاب السياسية
5	الخامس	يتكون من إحدى عشر مادة (٩٨-١٠٨)	حظر الأحزاب السياسية
6	السادس	يتكون من مادتين (١٠٩-١١٠)	حل الأحزاب السياسية
7	السابع	يتكون من عشر مواد (١١١-١٢٠)	الأحكام الجزائية
8	الثامن	يتكون من سبع مواد مؤقتة	الأحكام المختلفة
9	التاسع	يتكون من تسعة عشرة مادة مؤقتة.	الأحكام المؤقتة
10	العاشر	يتكون من مادتين	النفاذ و التنفيذ

ثانيا: قراءة سياسية لقانون الأحزاب ومدى تأثيره على النظام السياسي في تركيا

قبل الخوض في تفاصيل قانون الأحزاب التركية وقراءته ضمن إطار سياسي، يجب الاشارة الى ان بيئة إصدار هذا القانون كانت منافية تماما لمبادئ الديمقراطية، لأنه أُصدر من قبل الانقلابيين و صيغ بالشكل الذي اراده قادة الانقلابيين مما ادى إلى ظهور مشاكل كبيرة وجوهرية في الحياة الحزبية التركية و التي الى يومنا هذا تعاني منها الحياة السياسية التركية ، وبالنتيجة

نستطيع القول من أن أول انتقاد سياسي يمكن توجيهه الى هذا القانون هو انه تم صياغته بشكل غير ديمقراطي وأنه فُرض على الحياة السياسية التركية. و على سبيل المثال وليس الحصر من المواد الغربية و التي كانت نافذة حتى عام ١٩٩٩ هي المادة ٩٧ الملغاة من قانون الأحزاب السياسية التركية والتي كانت تحظر اظهار المواقف و الادلاء بتصريحات ضد حركة ١٢ أيلول ١٩٨٠ الانقلابية من قبل الاحزاب السياسية و ان هذا الامر يعتبر سببا لحل أي حزب سياسي لا يلتزم بها. لهذا السبب الجوهري من الطبيعي أن نجد مواد عديدة ضمن هذا القانون مخالفة للمبادئ الديمقراطية على الرغم من إجراء تعديلات عديدة عليه منذ صدوره وحتى يومنا هذا. هنا سنحاول ان نتطرق الى اهم الاشكاليات السياسية و الجوانب السلبية لاحكام هذا القانون على الحياة السياسية التركية بصورة عامة و تأثير هذه الجوانب السلبية على النظام الديمقراطي في تركيا بشكل خاص.

١. الديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية:

موضوع الديمقراطية الداخلية داخل الاحزاب السياسية يعتبر مسالة متعلقة بصورة مباشرة بتطبيق المبادئ الديمقراطية و هي ليست عبارة عن قضية داخلية للحزب السياسي فقط. لان الاحزاب السياسية عند وصولها لسدة الحكم، يجب عليها اولا تطبيق المبادئ الديمقراطية في البلاد بشكل عام، بحيث يجب عليها قبل ذلك تقديم نموذج تطبيقي للديمقراطية الداخلية في إطار الحزب السياسي. لذا فإن الديمقراطية الداخلية في الحزب، تعتبر شرط أساسي لتطبيق الديمقراطية من جهة وهي مسألة متعلقة بالاداريين والمحكومين من جهة أخرى .[٢٧]

[27] **Murat YANIK, Parti İçi Demokrasi, İkinci Baskı, Adalet Yayınevi, Ankara 2013, s.113.**

أي حزب سياسي اذا لم يقوم بحد ذاته تطبيق الديمقراطية الداخلية في ادارة وتوجيه الحزب، فإنه من غير الممكن انتظار ذلك الحزب لتطبيق مبادئ الديمقراطية باسم المجتمع عند وصوله الى السلطة، و لكون الأحزاب السياسية بحد ذاتها مؤسسة ديمقراطية فإنه عليهم قبل كل شئ أن يتمتعوا بتركيب وتنظيم ديمقراطي داخل الحزب. الشرط الأساسي و الأول لتفعيل الحياة الديمقراطية داخل الأنظمة السياسية المختلفة، عبارة عن إفساح المجال لوجود آراء ورؤى مختلفة ضمن إطار قانوني فعال داخل الأحزاب السياسية، اذاً ضمن هذا السياق تعتبر الديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية وسيلة وليست هدفا .[٢٨]

الديمقراطية الداخلية في الأحزاب السياسية لها اهمية جذرية وحياتية لمفهوم الديمقراطية الحديثة، ذلك من أجل ترسيخ المبادئ الديمقراطية الحديثة في المجتمعات المختلفة التي يجب أن تصبح الأحزاب السياسية اداة عملية ووظيفية، انعكاس الارادة الوطنية داخل البرلمان بشكل واضح وصحيح، تكوين وتهيئة الأجواء السليمة لتبادل الآراء المختلفة ومناقشتها داخل التركيبة الديمقراطية، اتخاذ القرارات من خلال أخذ مبدأ الأغلبية بنظر الاعتبار، تحديد واختيار القادة ومرشحى التنظيمات الحزبية وعلى مختلف المستويات بصورة عادلة، ومتساوية وحرة من خلال الانتخابات النزيهة يتحقق من خلال وجود الديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية[٢٩]. لذا على الأحزاب السياسية تبني مبادئ نظام التعددية الديمقراطية داخل تنظيمات الحزب والعمل على ترسيخ تلك المبادئ في المجتمع وعلى المستويات المختلفة.

[28] Yanık, a.g.e., S.113-114.

[29] Suavi Tuncay, Parti İçi Demokrasi ve Türkiye, Gündoğan Yayınları, Ankara 1996, s. 51-57.

من جهة أخرى تزداد اهمية الديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية أثناء تبني الحزب الحاكم مشروع أو عند اتخاذه قرار شامل، لان هذا المشروع أو القرار يتم بصورة غير مباشرة اتخاذه في البرلمان والحكومة. لذا في هذه الحالة معرفة كيفية اتخاذ القرارات و بيان الآليات التي تعتمدها في اتخاذ القرارات من قبل مراكز الرئاسة الحزبية في غاية الأهمية .[٣٠]

بصورة عامة فان الديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية في تركيا بدأت بالتطور والظهور بعد الانتقال من سطوة الحزب الواحد الى نظام التعددية الحزبية. لان من اهم اسباب الانتقال إلى نظام التعددية الحزبية كانت عدم تطبيق الديمقراطية الداخلية في حزب الشعب الجمهوري، إذ أن مجموعة من الأعضاء البارزين فيها قد استقالوا من الحزب وقاموا بتأسيس الحزب الديمقراطي "Demokrat Parti"، احتجاجا على اشكالية الديمقراطية الداخلية في حزب الشعب الجمهوري. حيث أكدت الحزب الديمقراطي على الالتزام بالنهج الديمقراطي داخل الحزب إذ ثبتت في المادة الأولى من نظامها الداخلي على أن الديمقراطية هي غاية تأسيس الحزب .[٣١]تطبيق الديمقراطية الداخلية داخل الحزب الديمقراطي لم تكن بصورة شكلية وإنما كانت فعلية فمثلا رغم اعتراض قيادة الحزب الديمقراطي على إجراء الانتخابات العامة بتاريخ ٢١ تموز عام ١٩٤٦ و محاولتها في عدم الاشتراك فيها، الا انها بعد التشاور مع تنظيمات الحزب بصورة موسعة، اضطرت إلى قبول المشاركة في الانتخابات، بالإضافة الى ذلك فإن هذا الحزب يعتبر أول حزب سياسي في الحياة السياسية التركية، استطاعت عقد مؤتمر حزبي ديمقراطي موسع بمناسبة مرور سنة على تأسيسها

[30] Tuncay, a.g.e., S.142.
[31] Cem Eroğul, Demokrat Parti Tarihi ve İdeolojisi, Dördüncü Baskı, İmge Kitabevi, Ankara 2003, S.25-35.

ولكن هذا الأمر لم يستمر طويلا إذا قامت اقلية محددة داخل الحزب بالسيطرة على مجرى الأمور وشد الخناق على المعارضين وإخراجهم من الحزب، اذ ان المؤتمر الثاني للحزب عكس مؤتمرها الأول، عقدت في بيئة متوترة ساد فيها روح الانشقاق بين الأعضاء البارزين للحزب .[٣٢]

الحزب الديمقراطي استطاعت أن تبقى في السلطة حوالي عشر اعوام (١٩٥٠-١٩٦٠)، وبقائها في السلطة لهذه الفترة الطويلة أدت الى تخليها عن مبادئ الديمقراطية الداخلية، لانها حاولت أثناء وجودها في السلطة، السيطرة على إدارة الحزب من خلال العقوبات الانضباطية و التأديبية و عقوبة الطرد والإخراج من الحزب، من جهة اخرى الديمقراطية الداخلية في الأحزاب المعارضة كانت أحسن مقارنة بالحزب الديمقراطي، خصوصا حزب الشعب الجمهوري بعد ابتعادها عن السلطة بدأت تهتم أكثر بهذا الأمر وحاولت التقرب من الشعب مبتعدا و بالتدريج عن النخبة المسيطرة على الحزب، حيث قررت الحزب الشعب الجمهوري في مؤتمرها الدوري التي عقدت سنة ١٩٤٦ بضرورة اختيار رئيس الحزب خلال المؤتمر الدوري لها وبهذا انتهت مسألة بقاء رئيس الحزب في منصبه حتى الموت، بالاضافة الى ذلك من الخطوات المهمة التي اتخذت أيضا هو قيامه بإجراء تغييرات مهمة في نظامه الداخلي في مؤتمره السابع الذي عقد سنة ١٩٤٧ ، إذ أن اختيار مرشحي الحزب للانتخابات حدد بنسبة لا تتجاوز (٣٠%) من مجموع المرشحين من قبل قيادة الادارة المركزية للحزب، وقررت اختيار النسبة المتبقية من قبل أجهزة ووحدات الحزب محاولة إشراك القاعدة الحزبية في هذه العملية المهمة وثانيا لم يكتفي بهذا اذ قرر في مؤتمره التاسع المنعقد في سنة ١٩٥١ اجراء تغيير آخر على نظامه الداخلي

[32] **Eroğul, a.g.e., s. 35-36.**

حيث انيط بهذا التغير مسالة اختيار جميع مرشحي الحزب الى التنظيمات المحلية للحزب، اذ ان هذا النظام الداخلي طبق حتى سنة ١٩٦١[٣٣]. وذلك لأنه بعد سنة ١٩٦١ صدر قانون الأحزاب السياسية الرقم ٦٤٨ سنة ١٩٦٥ إذ بموجبه كان على جميع الأحزاب السياسية اجراء انتخابات أولية لأجل تحديد المرشحين، وهذا ما دعا إلى الأخذ بمسألة الديمقراطية الداخلية للأحزاب، ولكن لم يستمر هذا الأمر طويلا، في عام ١٩٧٣ أجرى بعض التعديلات على قانون الأحزاب النافذة آنذاك، حيث أنيط موضوع تحديد واختيار أسماء المرشحين الى القيادة المركزية للحزب و اعتبارها مسالة داخلية تخص الحزب حصرا. ضمن هذا السياق قام حزب الشعب الجمهوري بإجراء تغيير في نظامه الداخلي بشكل يسمح للقيادة المركزية للحزب اختيار نسبة (٥%) من مجموع المرشحين بالإضافة إلى صلاحية اختيار الأسماء للأماكن الشاغرة في قوائم الترشيح .[٣٤]

بصورة عامة بعد صدور قانون الأحزاب الرقم (٦٤٨) سنة ١٩٦٥ من الناحية العملية وعلى خلاف التشريعات النظرية، الديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية لم تكن بالمستوى المطلوب، إذ كانت هنالك حكم وسطوة الاغلبية الحاكمة في جميع الأحزاب السياسية الحاكمة والمعارضة، لأن مراكز القيادة الحزبية كانت تتمتع بصلاحيات وسلطات واسعة وأن سياسات الحزب والقرارات المتخذة فيه كانت تعد وتصدر من قبل القيادة المركزية. على الرغم من كل هذه الأمور السلبية إلا أنه نستطيع القول أن الفترة ما بين (١٩٤٦-١٩٦٠) تعتبر مرحلة ترسيخ مبدأ الديمقراطية في تركيا .[٣٥]

[33] Oya Araslı, Adaylık Kavramı ve Türkiye'de Milletvekili Adaylığı, Sevinç Matbaası, Ankara 1972, s. 154.
[34] Araslı, a.g.e., s.155-158.
[35] Niyazi Bektaş, Siyasal Partiler, İstanbul 1946, s.177.

بعد الانقلاب العسكري الذي جرى في تركيا سنة ١٩٨٠ ومن ثم صياغة دستور آخر في سنة ١٩٨٢ النافذ إلى يومنا هذا مع تغييرات وتعديلات عديدة أجريت عليه، تأثرت الديمقراطية الداخلية في الأحزاب السياسية بصورة مباشرة بهذه التطورات السياسية المهمة في التاريخ السياسي التركي. لأن الهدف الرئيسي لدستور عام ١٩٨٢ كان تأسيس دولة ولم يكن تنفيذ الديمقراطية الداخلية للأحزاب و لا الأخذ بالديمقراطية التعددية. بحيث أصبح أمن وسلامة الدولة فوق امن وسلامة الفرد و المجتمع ومصالح الدولة فوق مصالح الفرد والمجتمع. مع جميع هذه الأمور السلبية حول دستور عام ١٩٨٢ إلا أنه تم تنظيم الأمور العامة المتعلقة بالأحزاب السياسية في المادة ٦٩ و على ضوئه أصدر قانون الأحزاب السياسية المرقم (٢٨٢٠) لسنة ١٩٨٣.

ضمن هذا الاطار الشامل نظمت مسالة الديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية في تركيا في المادة (٦٩) من الدستور التركي لعام ١٩٨٢ بالشكل التالي: (*نشاطات الأحزاب السياسية مع الأعمال والتشريعات الداخلية للحزب، يجب أن يكون موافقا لمبادئ الديمقراطية. آلية تنفيذ وتطبيق هذه المبادئ تنظم بقانون*)[٣٦]، على هذا الأساس نظم الموضوع ضمن المادة ٩٣ من قانون الأحزاب رقم (٢٨٢٠) لسنة ١٩٨٣ بهذا الشكل : (*النشاطات الداخلية للأحزاب السياسية، إدارة ومتابعة الحزب، الانتخابات التي تقام في الأجهزة الحزبية مع المواقف والقرارات التي تتخذ من قبل مجموعات الحزب وأجهزة المركز العام والرئاسة*

[٣٦] **المادة ٦٩ من الدستور التركي، يمكن الوصول الى بنود واحكام الدستور من الموقع التالي: https://www.tbmm.gov.tr/anayasa/anayasa_2018.pdf ، تاريخ الوصول (٢٠٢١/٠٧/٠٨).**

العامة للحزب، يجب أن لا يناقض وينافي النظام الداخلي للحزب ومبدأ المساواة بين أعضاء الحزب وأسس الديمقراطية) .[٣٧]

يتضح من هذه المواد والأحكام، انه يجب اختيار جميع المسؤولين الذين يتقلدون مناصب في الحزب، من خلال إجراء انتخابات حرة و نزيهة ولمدة زمنية محددة وتقديم الحلول اللازمة للمشاكل الرئيسية للحزب من القاعدة الى القيادة وضمان اتخاذ هذه الإجراءات ضمن الأسس الديمقراطية. إذا ما تم تطبيق وتنفيذ الديمقراطية الداخلية للحزب بصورة حقيقية وفعلية فإنه من الممكن تفادي ظهور سيادة و سطوة القيادة على السلطة في الحزب ويتيح الفرص لتغيير القيادة بالطرق الديمقراطية خلال فترات قانونية محددة.

ضمن هذا السياق، إذا ما قمنا بتحليل المواد المتعلقة في الدستور وقانون الأحزاب السياسية التركية حول مسالة وجود الديمقراطية الحزبية داخل الأحزاب السياسية، سوف نتوصل الى ان احد اهم الجوانب السلبية في النظام السياسي التركي هو عدم وجود الديمقراطية الداخلية في الأحزاب السياسية بمعناها الحقيقي والعملي. لأننا نرى سيادة وسطوة غير قابلة للنقاش بصورة هرمية لقادة الأحزاب وأقربائهم. هذه الهيكلية الاوليغارشية أصبحت عائقا واضحا أمام تنفيذ الديمقراطية الداخلية و أن هذه الاوليغارشية تعارض وتناقض مبادئ الديمقراطية وهي في نفس الوقت تعرقل القيام بجميع أنواع التغييرات داخل الحزب.

بالاضافة الى ذلك، فان هذه التركيبة الاوليغارشية تسببت في حصر الارادة السياسية داخل الاحزاب بيد اقلية نافذة فيه. ونتيجة لهذه المشكلة ظهرت ادارة

---

[٣٧] المادة ٩٣ من قانون الاحزاب قانون الاحزاب السياسية في تركيا المرقم (٢٨٢٠) لسنة ١٩٨٣ المعدل، للاطلاع على قانون الاحزاب السياسية المرقم (٢٨٢٠) لسنة ١٩٨٣ باللغة التركية يمكن زيارة الموقع التالي: https://www.mevzuat.gov.tr/MevzuatMetin/1.5.2820.pdf، تاريخ زيارة الرابط (٢٠٢١/٨/٩).

وقيادة حزبية تقود الأعضاء من غير وجود أي عملية رقابية من قبل الأعضاء على مستوى الحزب السياسي. اي ان الاعضاء يتم توجيههم من قبل القيادة النافذة التي هي اصلا محصورة بين أقلية معروفة داخل الحزب السياسي. وقبل كل شئ فانه بسبب كون عملية الديمقراطية الداخلية عبارة عن مرحلة محددة و معروفة، فإن الشرط الأساسي و الاولي لهذه المرحلة يتكون من حضر وعدم اتاحة الفرص لظهور توجهات لتأسيس الاوليغارشية وابعاد الحزب السياسي عن الضغوطات سواء أكانت داخلية أم خارجية[٣٨]. فمثلا نرى أنه في بعض الدول الأوروبية تقوم القيادة الحزبية عندما تفشل في تحقيق أهدافها بالاستقالة او تتيح القيادة القديمة الفرصة لظهور قيادة شابة أكثر ديناميكية منها، هذه الظاهرة الديمقراطية المهمة لا يمكننا أن نراها في الأحزاب السياسية التركية. لذا تؤدي هذه الظاهرة في تركيا الى عدم اتاحة الفرص لظهور قيادات شابة و اكثر نشاطا وحيوية، بالاضافة الى ذلك تؤدي الى تبني تلك الاحزاب بمواقف لا هوادة فيها. وتؤدي هذه الامور الى عدم عمل النظام بصورة صحيحة مما يُبقي النظام أمام تحديات كبيرة وصعبة .[٣٩]

من جهة أخرى هنالك العديد من العوامل التي تؤثر على الديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية. حيث يتغير درجة وشروط تطبيق الديمقراطية اعتمادا على هذه العوامل. من أهم تلك العوامل التي تؤثر على الديمقراطية الداخلية في الأحزاب السياسية هي (الثقافة السياسية، المؤسساتية السياسية، جماعات الضغط والرأي العام، نظام الحكم، النظام الانتخابي، مصطلح القانون داخل الحزب السياسي، الهيكل الإداري والبيروقراطية، البنية الاقتصادية، البنية الاجتماعية)

[38] Gükhan Çapoğlu, Türkiye'de Siyasi Tıkanıklığı Aşmak için, Stratejik Araştırmalar Vakfı, Ankara 2004, s.45-50.

[39] Türkiye'de Seçim Sistemlerinin Gelişimi ve Siyasi Hayat Üzerindeki Etkileri, Yavuz Atar, Ya ايفرين yınlanmamış Doktora Tezi, Konya 1990, s.70-80.

[40]اذ ان لهذه العوامل اضافة الى الاسباب الذي تم ذكره سابقا لها تأثير مباشر على الديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية في تركيا.

٢. القيود المفروضة على حرية ونشاطات الأحزاب السياسية

نظم موضوع المحظورات والقيود على الأحزاب السياسية في القسم الرابع من قانون الأحزاب السياسية في تركيا رقم (٢٨٢٠) لسنة ١٩٨٣ تحت عنوان "المحظورات المتعلقة بالأحزاب السياسية" ، حيث يتكون هذا القسم من خمس اجزاء و هي كالتالي:

أ. المحظورات المتعلقة بالأهداف و النشاطات: نظمت في الجزء الأول من القسم الرابع هذا العنوان والذي يحظر فيه نشاطات الأحزاب السياسية التي تدخل ضمن إطار الأهداف والنشاطات الحزبية. اذ انه لا يحق للأحزاب السياسية القيام بنشاطات منافية لديباجة الدستور و الأسس المبينة في المادة الثانية منها بالاضافة الى مسائل الوحدة القومية واللغة وعدم المساس بالعلم والنشيد الرسمي. ويحظر ايضا و بشكل مباشر تنفيذ السياسات القائمة على المسائل العرقية، المذهبية أو بناء تلك السياسات على دين، جماعة او مجموعة دينية محدودة. اتباع سياسات مشجعة لطبقة معينة من الطبقات الموجودة في البلاد تقع ضمن المحظورات. حيث ركزت هذه المادة على المحظورات التي من الواجب تطبيقها لأجل حماية مبادئ الديمقراطية في الدولة .[41]

الهدف الأساسي من وضع هذه الأسس و العقبات ترجع الى تفادي وقوع أزمات سياسية حادة في الحياة السياسية التركية، خصوصا ان تركيا من الدول المعروفة

---

[40] Yanık, a.g.e., s. 119-134.

[41] القسم الرابع الذي يتكون من المواد (٧٨-٩٧) من قانون الاحزاب السياسية في تركيا المرقم (٢٨٢٠) لسنة ١٩٨٣ المعدل، للاطلاع على قانون الاحزاب السياسية المرقم (٢٨٢٠) لسنة ١٩٨٣ باللغة التركية يمكن زيارة الموقع التالي: https://www.mevzuat.gov.tr/MevzuatMetin/1.5.2820.pdf ، تاريخ زيارة الرابط (٢٠٢١/٨/٩).

باحتوائها على العديد من المذاهب و القوميات المختلفة. اذ ان طبيعة المجتمع التركي مشجعة لبروز جماعات دينية ومذهبية وقومية، لذا نرى أن المشرع التركي حاول تفادي وقوع هذه الأمور الخطرة من خلال تشريع بعض المحظورات على الأحزاب السياسية ضمن أهدافها ونشاطاتها التي تقوم بها. مع ذلك استغل هذه الأمور من قبل القوى الحاكمة في الحياة السياسية التركية لضرب و اضعاف و حتى حظر بعض الأحزاب السياسية بحيث أن القيام بالنشاطات الدينية و في بعض الأحيان القيام ببعض النشاطات القومية كانت كافية لحظر بعض الأحزاب السياسية التركية.

ب. حماية خصائص الدولة القومية: عدم التجاوز على خصائص الدولة القومية من الأمور التي تم حظرها ضمن سياق قانون الأحزاب السياسية التركية النافذة ، وهذه الخصائص عبارة عن الحفاظ على استقلالية الدولة، مبدأ وحدة الدولة، تفادي نشوء الاقلية، حضر تطبيق المناطقية و صياغة السياسات على الأسس العرقية و الحفاظ على مبدأ المساواة. هذه الامور ايضا استغلت بعض المرات من قبل الجهات النافذة في الدولة التركية بغرض إضعاف الخصوم في الساحة السياسية. إن تحديد مثل هذه الأمور المهمة في قانون الأحزاب السياسية التركية أمر غير مخالف لمبادئ الديمقراطية شرط عدم استغلاله من قبل البعض لإضعاف وضرب الخصوم السياسيين ، و سبب تقدم تركيا و لو بنسبة ضئيلة جدا، على دول المنطقة من ناحية تطبيق الديمقراطية، يرجع بدرجة كبيرة الى تطبيق هذه الخصائص المهمة حتى وإن لم تكن تطبيقها على المستوى المطلوب .[٤٢]

[٤٢] القسم الرابع الذي يتكون من المواد (٧٨-٩٧) من قانون الاحزاب السياسية في تركيا المرقم (٢٨٢٠) لسنة ١٩٨٣ المعدل، للاطلاع على قانون الاحزاب السياسية المرقم (٢٨٢٠) لسنة ١٩٨٣ باللغة التركية يمكن زيارة الموقع التالي: https://www.mevzuat.gov.tr/MevzuatMetin/1.5.2820.pdf ، تاريخ زيارة الرابط (٢٠٢١/٨/٩).

من جهة أخرى يظهر أن المادة ٨٠ من قانون الأحزاب السياسية التركية قد بالغت في مسالة وحدة الدولة بحيث يفسر الحقوقي والمختص في القانون الدستوري في تركيا ارجون اوزبودن "Ergün ÖZBUDUN" هذه المادة بالشكل التالي: " *إن حماية الدولة الموحدة ليست نتيجة أساسية لمبدأ وحدة الدولة مع أراضيها. قد يكون مبدأ وحدة الدولة مع أراضيها متوافقًا تمامًا مع أشكال الحكومة الفيدرالية أو الإقليمية. في الحقيقة أن وحدة أراضي الدول الفيدرالية ، التي تشكل جزءًا مهمًا من ديمقراطيات العالم ، ليست مسألة نقاش، لهذا السبب نرى ان المادة ٨٠ من قانون الأحزاب هي ليست نتيجة بسيطة للحظر الموجود في الدستور التركي، و إنما هي حظر جديد و يتجاوز الحظر الموجود في الدستور و مخالف تماما للمادة ٦٨ من الدستور* ."[٤٣]

ت. حماية مبادئ أتاتورك وانقلاباته وميزة الدولة العلمانية: حماية مبادئ أتاتورك و المحافظة على خاصية الدولة العلمانية من اهم و ابرز المواضيع التي استخدمت ضد بعض الأحزاب السياسية في تركيا. استغلت هذا الجزء من القسم الرابع لقانون الأحزاب السياسية ضد بعض الشخصيات السياسية البارزة. نظمت في هذا الجزء التي تتكون من ست مواد (٨٤-٨٩)، أمور مثل حماية مبادئ و انقلابات أتاتورك، إلزام احترام أتاتورك، حماية مبدأ العلمانية و عدم المطالبة بالخلافة، حضر استغلال الأمور الدينية والأشياء التي تعتبر مقدسة دينيا،حضر الاستعراض الديني، المحافظة على موقع رئاسة الأمور الدينية. مبادئ و انقلابات أتاتورك مع حماية مبدأ العلمانية من أهم المواضيع الساخنة

[43] Ergün Özbudun, Türk Anayasa Hukuku, 20. Baskı, Yetkin Kitabevi, Ankara 2020, s. 68.

التي شغلت الحياة السياسية التركية لسنوات و لا تزال محل نقاش طويل بين الاطراف السياسية.[٤٤]

ث. المحظورات المتنوعة: عدا النشاطات والأهداف المحظورة أعلاه هنالك امور اخرى منعت ممارستها من قبل الأحزاب السياسية و الذي يتكون من القيود المتعلقة بالانظمة الداخلية و برامج الأحزاب مع نشاطاتها، حظر المؤسسات التابعة، حظر التعاون وإنشاء العلاقات السياسية مع الجمعيات، النقابات، الأوقاف، التعاونيات والمؤسسات المهنية، ضرورة مطابقة العمل الحزبي الداخلي مع مبادئ الديمقراطية، حظر لبس الزي الموحد و القيام بأعمال ووظائف القوات الامنية ، وضعية كوادر والأحزاب السياسية المنحلة .[٤٥]

بصورة عامة هنا في القسم الرابع من قانون الأحزاب السياسية وتحت عنوان "المحظورات والقيود المتعلقة بالأحزاب السياسية" تم تحديد الاطار الاساسي و السياسي للانظمة الداخلية للاحزاب السياسية وضرورة مطابقتها مع الأسس الديمقراطية ومنع إنشاء العلاقات مع الجمعيات والمؤسسات النقابية و المهنية وذلك لتفادي استخدام تلك المؤسسات لأغراض حزبية بحتة. بالاضافة الى ذلك مُنع انشاء قوات مسلحة تابعة للأحزاب و بهذا فرض القانون كشرط أساسي لإنشاء الحزب وممارسة نشاطاته، بانه يجب ان تكون الاحزاب، احزاب مدنية خالية من السلاح والمليشيات. المحظورات المحددة ضمن سياق هذه المادة متناسقة مع الاسس الديمقراطية بل و هي اصبحت الان من الضروريات الهامة

---

[٤٤] الجزء الثالث من القسم الرابع الذي يتكون من المواد (٨٤-٨٩) من قانون الاحزاب السياسية في تركيا المرقم (٢٨٢٠) لسنة ١٩٨٣ المعدل، للاطلاع على قانون الاحزاب السياسية المرقم (٢٨٢٠) لسنة ١٩٨٣ باللغة التركية يمكن زيارة الموقع التالي: https://www.mevzuat.gov.tr/MevzuatMetin/1.5.2820.pdf، تاريخ زيارة الرابط (٢٠٢١/٨/٩).

[٤٥] الجزء الرابع من القسم الرابع الذي يتكون من المواد (٩٠-٩٧) من قانون الاحزاب السياسية في تركيا المرقم (٢٨٢٠) لسنة ١٩٨٣ المعدل، للاطلاع على قانون الاحزاب السياسية المرقم (٢٨٢٠) لسنة ١٩٨٣ باللغة التركية يمكن زيارة الموقع التالي: https://www.mevzuat.gov.tr/MevzuatMetin/1.5.2820.pdf، تاريخ زيارة الرابط (٢٠٢١/٨/٩).

لإنشاء نظام سياسي ديمقراطي تعددي، بسبب الطبيعة الاجتماعية لهذه المجتمعات و التي إذا لم تتخذ مثل هذه الخطوات انحرفت عن مسار الديمقراطية .[٤٦]

أما من ناحية القيود المفروضة على الأحزاب في قانون الأحزاب السياسية النافذة في تركيا، حُدد بعض المحظورات من ناحية النشاطات والأهداف التي يجب ان تلتزم بها الاحزاب ضمن سياق النقاط الاربعة المبينة أعلاه، وهذا ما تم استغلاله من قبل الجهات النافذة في المحكمة الدستورية في تركيا، اذ ان هنالك حقيقة مرة في تركيا و هي سطوة الأشخاص ذوي الأفكار العلمانية و القريبة من الأحزاب اليسارية على المحكمة الدستورية التركية لسنوات عديدة، بحيث قامت هذه الأسماء المقربة من الأحزاب اليسارية وإزاحة المنافسين الإسلاميين و اليمينين بصورة نهائية من خلال إصدار قرار من المحكمة الدستورية التركية بحظر نشاطات تلك الأحزاب و حلها أو إغلاقها نهائيا. اذ ان هذه المحظورات إذا ما تم تطبيقه بصورة عادلة من دون التحيز الى جهة معينة، نستطيع القول من انها امور ايجابية و تساعد على الاستقرار السياسي في تركيا، و لكن التجارب والوقائع العملية أثبتت عكس ذلك وخير مثال على ذلك حظر حزب الرفاه والفضيلة التركية ذات توجهات يمينية و اسلامية من ممارسة نشاطها و إغلاقها بشكل تام و نهائي.

٣. حظر و حل الأحزاب السياسية

قبل التطرق الى اسباب و عوامل التي تدفع الى حظر وحل الأحزاب السياسية في تركيا، علينا أن نشير الى بعض الامور الجوهرية والهامة منها، أن الأحزاب السياسية تعتبر نوعا من ممارسة الحريات بشكل جماعي ومنظم، هنا اذا ما

[46] Şeref İba, Siyasi Partiler ve Seçim Hukuku, Dördüncü Baskı, Seçkin Akademik ve Mesleki Yayınlar, Ankara 2020, s.80-82.

فرض أي نوع من أنواع القيود على الأحزاب السياسية تعتبر ذلك بمثابة فرض القيود على حريات الأفراد[٤٧]. في ديمقراطيات الدول الغربية تضطر الدول إلى اللجوء لاتخاذ خطوات الحظر و الحل بعد عجز جميع انواع العقوبات الممكنة لتفادي اللجوء إلى تلك العقوبة وان المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان اتخذت طرق رقابية شديدة لاجل تحيد و تقليل هذه الظاهرة، ولكون تركيا احدى الدول التي وقعت على الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان و قبلت سلطات المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان، لذا عليها الالتزام بالمبدأ الأساسي التي هي عبارة عن "حرية الأحزاب هي القاعدة، القيود هي الاستثناء"[٤٨]. ضمن هذا الاطار فان المواد (٦٨) و (٦٩) من الدستور التركي لسنة ١٩٨٢، التي نظمت موضوع حظر وحل الأحزاب السياسية في تركيا حول اسباب الحظر قد اشارت في بعضها الى العقوبات بصورة واضحة، أما في البعض الآخر فقد اكتفت بعرض أسباب الحظر و الحل فقط ولم يتطرق الدستور في هاتين المادتين إلى العقوبات/التدابير التي يجب اتخاذها قبل اللجوء إلى الحظر و الحل.

قبل التعديلات التي أجريت على الدستور التركي في عام ٢٠٠١ ، الدستور نظمت مسالة حظر وحل الأحزاب السياسية بطريقتين، الطريقة الاولى كانت عبارة عن الحل و الحظر التام للحزب السياسي، أما الطريقة الثانية فقد كانت عبارة عن محظورات استخدم فيه مصطلحات مثل (يجب أن لا يخالف ولا يجب تأسيسها) .....والخ من المحظورات و لكن هذه المحظورات لم تكن بخاصية وبقوة فرض عقوبات/اتخاذ التدابير قبل اللجوء إلى الحظر و الحل التام. ولكن بعد التعديلات التي أجريت على الدستور التركي في عام ٢٠٠١ ، اضيفت الى

[47] Fazıl Sağlam, Siyasal Partileri Hukukunun Güncel Sorunları, Beta Yayınları, İstanbul 1999, s.370.
[48] Küçük, a.g.e., s.360.

العقوبات الموجودة حول الأحزاب السياسية، عقوبة دستورية جديدة اخرى، و شملت تلك التعديلات الفقرة السابعة من المادة (٦٩) من الدستور، وهي الغاء عبارة "الحل والحظر التام" و أضيفت هذه العبارة بدلا عنها: "حسب ثقل الدعوى المرفوعة ضده فإن المحكمة الدستورية العليا تفرض على الحزب المعني عقوبة الحرمان الجزئي أو الحرمان الكلي من المساعدات التي تقدمها الدولة له"[٤٩].

هنا نرى بأن مشروع الدستور حاول من خلال هذا التعديل وتقليص الجوانب السلبية للنظام من خلال توسيع مجال العقوبات الدستورية وذلك لحصر العقوبة ما بين "الحل و الحظر التام" و "ترك الحزب حرا".

المواد (٦٨) و (٦٩) من الدستور التركي لعام ١٩٨٢، اشارت وبشكل واضح الى الحالات التي يجب ان يحل و يحظر فيه الأحزاب السياسية من خلال استخدامه لمصطلحات مثل (يتخذ قرار الاغلاق او الحل بحقه) و (يتخذ قرار إغلاق وحظر تام وحل ضده) و (يغلق او يحل بشكل تام)[٥٠]. مشرع الدستور عرض الحالات التي يجب حل وحظر الأحزاب السياسية بصورة واضحة، لذا لا يجوز لمشرِع القوانين صياغة قوانين مخالفة للدستور باستثناء التعديلات التي أجريت عليه. بصورة عامة إذا كان أسباب المحظورات الدستورية المتعلقة بالأحزاب السياسية واضحة و صريحة و العقوبات واضحة ايضا و ليس غامضا و مغلقا، في هذه الحالة يجب أن تتميز القوانين التي ستصدر ضمن إطار حظر وحل الأحزاب السياسية بالتوضيح و التفسير. اما اذا كان سبب الحل و العقوبة واضحة ولكن السلوك المحظور كان مجردا، فإن مشرع القانون هنا عليه قبول

[49] **Küçük, a.g.e., s.359-362.**

[٥٠] **المادتان (٦٨) و (٦٩) من الدستور التركي، يمكن الوصول الى بنود واحكام الدستور من الموقع التالي: https://www.tbmm.gov.tr/anayasa/anayasa_2018.pdf ، تاريخ الوصول (٢٠٢١/٠٧/٠٨).**

العقوبة كما هي و بامكانه تحديد عناصر السلوك المحظور التي توجب العقوبة بشكل ملموس.

ولكننا هنا نواجه سؤال مهم جدا وهو هل بإمكان السلطة القضائية التركية اتخاذ قرار حظر وحل الأحزاب السياسية بالاستناد إلى مصطلحات موجودة في القانون و الدستور مثل "يجب ان لا يكون مخالفا" و "لا يمكن تأسيسها" و "لا تستطيع تأسيس وقف" و "لا يحق له الانضمام كعضو" .....والخ من الامور المتعلقة بمسألة الممنوعات للأحزاب السياسية؟ وجواب هذا السؤال هو أن مشرع الدستور قام بنفسه بتحديد الأمور التي يجب من خلاله حل وحظر الأحزاب السياسية من دون ترك هذه المسألة لإرادة مشرع القانون، الأمر الوحيد الذي تُرك لإرادة مشرع القانون هو تحديد خيارات العقوبات التي يجب اتخاذها ضد الأحزاب السياسية و ليس تحديد حالات الحظر و الحل .[٥١]

بصوره بصورة عامة وحسب قانون الأحزاب في تركيا رقم (٢٨٢٠) لسنة ١٩٨٣ حل وحظر الأحزاب السياسية في تركيا يكون في الحالات التالية:

أ. حظر وحل الأحزاب السياسية حسب الأحوال و الظروف المبينة في المادة ١٠١ من قانون الأحزاب:

المادة ١٠١ من قانون الأحزاب جرى عليها تغييرات وتعديلات جذرية و جوهرية في عام ١٩٩٩، سنحاول هنا التطرق أولا الى مرحلة ما قبل تغير و تعديل تلك المادة بحيث كان من الممكن رفع دعوى في المحكمة الدستورية لأجل حل وحظر الأحزاب في حال انتهاك ومخالفة حالة أو أكثر من الحالات التالية :[٥٢]

---

[51] Sağlam, a.g.e., s.369.

[٥٢] قانون اجراء تعديلات على قانون الاحزاب السياسية رقم (٤٤٤٥) لسنة ١٩٩٩، يمكن الوصول الى بنود و احكام ذلك القانون من خلال الرابط التالي:

١. إذا كان النظام الداخلي او برنامج او اجهزة الأحزاب السياسية التي تنظم نشاطاتها و لها سلطات بارزة، مخالفا للاحكام المبينة في القسم الرابع من قانون الأحزاب السياسية.

٢. في حال اتخاذ قرار او اصدار بيانات و تعميمات مخالفة لاحكام القسم الرابع من قانون الأحزاب من قبل مؤتمرات القمة، مراكز القرار و الهيئات الادارية او الكتل الحزبية داخل البرلمان التركي أو حتى عند قيام هذه الهيئات بنشاطات مخالفة للقسم الرابع او ادلاء رؤساء الأحزاب، نواب الرؤساء والأمناء العام للحزب بتصريحات شفهية أو تحريرية منافية للقسم الرابع من قانون الأحزاب.

٣. اذا كانت تصريحات المسؤول الحزبي للاذاعات و القنوات التلفزيونية و الذي اعلم رسميا اسمه الى هيئة الانتخابات العليا التركية بأنه المتحدث باسمه، مخالفا لاحكام القسم الرابع من قانون الأحزاب.

ولكن بعد التغييرات التي أجريت على القانون في عام ١٩٩٩ أصبحت بصورة اتخاذ المحكمة الدستورية قرار حل وحظر الحزب السياسي في الحالات التالية :[٥٣]

١. اذا كان برنامج والنظام الداخلي لأي حزب سياسي يناقض ويعارض و يخالف استقلالية الدولة، وحدة أراضي الوطن، حقوق الإنسان، مبادئ المساواة و دولة القانون، سيادة الشعب، مبادئ الديمقراطية و العلمانية للجمهورية بالاضافة

---

https://www.tbmm.gov.tr/tutanaklar/KANUNLAR_KARARLAR/kanuntbmmc083/kanuntbmmc08304445.pdf ، تاريخ زيارة الرابط (٢٠٢١/٠٧/١٠).

[٥٣] المادة (١٠١) من قانون الاحزاب السياسية في تركيا المرقم (٢٨٢٠) لسنة ١٩٨٣ المعدل، للاطلاع على قانون الاحزاب السياسية المرقم (٢٨٢٠) لسنة ١٩٨٣ باللغة التركية يمكن زيارة الموقع التالي: https://www.mevzuat.gov.tr/MevzuatMetin/1.5.2820.pdf ، تاريخ زيارة الرابط (٢٠٢١/٨/٩).

إلى محاولة ترسيخ و دفاعه عن ديكتاتورية زمرة أو طبقة محددة او اي نوع من الدكتاتورية و التشجيع على ارتكاب الجريمة.

٢. إذا حددت المحكمة الدستورية بأن أي حزب من الأحزاب قد قام بالأفعال و النشاطات المخالفة لأحكام الفقرة الرابعة من المادة ٦٨ للدستور و ركز على تلك الأفعال والنشاطات بصورة مستمرة ومكثفة.

٣. في حال استلام حزب سياسي دعم مالي من دولة اجنبية، مؤسسات دولية و الأشخاص المعنوية و الحقيقة بشرط أن لا يكونوا حاملي الجنسية التركية.

ب. حالات حظر وحل الأحزاب استنادا إلى المادة ١٠٢ من قانون الأحزاب :

استنادا الى احكام قانون الأحزاب السياسية في تركيا، يحق للمدعي العام الجمهوري طلب معالجة الخروقات من الحزب التي قامت بتلك الخروقات سواء كانت الأحزاب في مرحلة التأسيس او في مرحلة ما بعد التأسيس أو بإمكانه توجيه طلب الى المحكمة الدستورية لأجل إخطار الحزب المعني بسبب تلك الخروقات. إذا استمر الحزب بتلك الخروقات على الرغم من توجيه طلب إيقاف تلك الخروقات وتوجيه أخطار لها بسبب ذلك، من الممكن رفع دعوى طلب حظر واغلاق الحزب في المحكمة الدستورية، طلب إيقاف الخروقات و آلية الإبلاغ من قبل المدعي العام الجمهوري يكون في أربع حالات: الاولى، الالية التي نظمت في المادة ١٠١/ ث من قانون الأحزاب، والحالة الثانية هي الأمور التي نظمت في المادة ١٠٤ من قانون الاحزاب بالاضافة الى الحالة الثالثة والرابعة والتي نظمت في المواد ٩ و ١٠٢ من قانون الأحزاب.[٥٤]

[٥٤] المادة (١٠٢) من قانون الاحزاب السياسية في تركيا المرقم (٢٨٢٠) لسنة ١٩٨٣ المعدل، للاطلاع على قانون الاحزاب السياسية المرقم (٢٨٢٠) لسنة ١٩٨٣ باللغة التركية يمكن زيارة الموقع التالي: https://www.mevzuat.gov.tr/MevzuatMetin/1.5.2820.pdf ، تاريخ زيارة الرابط (٢٠٢١/٨/٩).

ت. عدم الالتزام بتبليغات المحكمة الدستورية حول الأحكام الملزمة عدا محظورات الأحزاب المبينة:

حسب المادة ١٠٤ من قانون الأحزاب، فإنه من الممكن حظر وحل الأحزاب استنادا الى الاحكام الاخرى عدا أحكام حظر وحل الأحزاب السياسية وذلك بعد اتخاذ بعض الإجراءات القانونية. ضمن سياق هذه المادة، أي حزب سياسي إذا خالفت الأحكام الملزمة والمنظمة في القوانين الاخرى عدا المواد التي نظمت محظورات وامور حل وحظر الأحزاب، في هذه الحالة يمكن رفع دعوى ضد ذلك الحزب بصورة مباشرة من قبل المدعي العام الجمهوري، وبامكان المحكمة الدستورية توجيه انذار بهذا الأمر الى رئاسة الحزب، وإذا لم تلتزم الحزب خلال ستة أشهر من تاريخ تبليغ الإنذار بمحتوى الانذار، فان المدعي العام الجمهوري يحق له رفع دعوى إغلاق و حضر ذلك الحزب لدى المحكمة الدستورية .[٥٥]

ث. رفع دعوى حظر وحل الحزب بسبب عدم المشاركة في الانتخابات:

حسب المادة ١٠٥ من قانون الاحزاب، اذا لم يشارك أي حزب في دورتين انتخابيتين متتاليتين وذلك اعتبارا من تاريخ تأسيسها، على المدعي العام الجمهوري إبلاغ الحزب المعني بالبدء بعملية حل و اغلاق الحزب خلال شهر واحد بعد تاريخ إجراء الانتخابات الدورة الثانية، إذا لم تقوم الحزب المعني بعملية حل نفسها خلال ثلاثة أشهر بعد استلامها لبلاغ المدعي العام الجمهوري

[٥٥] المادة (١٠٤) من قانون الاحزاب السياسية في تركيا المرقم (٢٨٢٠) لسنة ١٩٨٣ المعدل، للاطلاع على قانون الاحزاب السياسية المرقم (٢٨٢٠) لسنة ١٩٨٣ باللغة التركية يمكن زيارة الموقع التالي: https://www.mevzuat.gov.tr/MevzuatMetin/1.5.2820.pdf ، تاريخ زيارة الرابط (٢٠٢١/٨/٩).

التحريري، على المدعي العام الجمهوري برفع دعوى إغلاق وحل الحزب المعني في المحكمة الدستورية.[٥٦]

اغلاق او حل حزب لم يشارك في دورتين انتخابيتين عقوبة قاسية جدا، على الرغم من كون هدف الوصول إلى السلطة من أبرز أهداف الأحزاب السياسية إلا ان معظم الاحزاب لا تستطيع الوصول الى السلطة، بالإضافة إلى ذلك المشاركة في الانتخابات البرلمانية يعتبر ورقة ضغط أخرى للتأثير على الأحزاب التي تصل إلى السلطة. ولكن اعتبار عدم المشاركة في الانتخابات البرلمانية لدورتين متتاليتين سببا في حظر و حل الحزب السياسي، مناقض تماما لروح وجوهر المبادئ الديمقراطية والتعددية الحزبية.

من جهة أخرى هذه المادة من القانون في نفس الوقت تناقض الدستور التركي ايضا. لأن الدستور التركي بين بوضوح حالات الحل و الحظر وعدده. لذا كان من الضروري معالجة هذا الأمر وإلغاء العمل بهذه المادة لأنها تناقض المبادئ الديمقراطية والدستور التركي النافذ. ضمن هذا السياق وأثناء طلب حل وحظر (حزب العمال الاشتراكي التركي)من قبل المدعي العام بسبب خرق وانتهاك أحكام المادة ١٠٥ من قانون الأحزاب، قررت المحكمة الدستورية بإلغاء هذا الحكم كونه تناقض المواد ٦٨ و ٦٩ من الدستور التركي وطلبت من السلطة التشريعية بصياغة وإعداد مادة اخرى تحافظ على المصلحة العامة خلال سنة واحدة من تاريخ إصداره لقرار الرفض، إلا أن السلطة التشريعية لم تقم بمعالجة الأمر خلال الفترة المحددة من قبل المحكمة الدستورية[٥٧]. إلغاء المادة ١٠٥ من

---

[٥٦] المادة (١٠٥) من قانون الاحزاب السياسية في تركيا المرقم (٢٨٢٠) لسنة ١٩٨٣ المعدل، للاطلاع على قانون الاحزاب السياسية المرقم (٢٨٢٠) لسنة ١٩٨٣ باللغة التركية يمكن زيارة الموقع التالي: https://www.mevzuat.gov.tr/MevzuatMetin/1.5.2820.pdf ، تاريخ زيارة الرابط (٢٠٢١/٨/٩).

[57] Küçük, a.g.e., s.371.

قانون الأحزاب التركية من قبل المحكمة الدستورية يعتبر امرا ايجابيا نحو تطبيق المبادئ الديمقراطية وترسيخ مبدأ الاستقرار السياسي في تركيا، لان من اهم الانتقادات التي توجه إلى الحياة الحزبية التركية هي موضوع حل وحظر الأحزاب السياسية.

ج. الحالات المستثناة المحددة في المادة ١٥ المؤقتة من الدستور التركي:

استنادا الى المادة ١٥ المؤقتة من الدستور التركي، يستثنى القوانين والقرارات الصادرة بقوة قانون ابتداءا من ١٢ أيلول عام ١٩٨٠ وحتى تشكيل رئاسة ديوان البرلمان التركي بعد إجراء الانتخابات العامة الأولى، من مسألة عدم ملائمتها مع الدستور. قانون الأحزاب المرقم (٢٨٢٠) صُدر في هذه الفترة وتقع ضمن حماية المادة ١٥ المؤقتة من الدستور، والذي لا يمكن الادعاء بعدم ملاءمته مع الدستور. على الرغم من كون اسم المادة مؤقتة إلا أنها اعتبرت نافذة من قبل المحكمة الدستورية أثناء اتخاذها العديد من قراراتها. وهذه المادة من الدستور مخالفة تماما لمبدأ دولة القانون الديمقراطية. لان العديد من الأحكام الموجودة في قانون الأحزاب السياسية والقوانين الاخرى مخالفة بشكل واضح للأسس الديمقراطية و هذا يخالف الدستور بذاته. أثناء التعديلات التي جرت على الدستور عام ٢٠٠١، الغيت هذه المادة المؤقتة من الدستور وبهذا نستطيع القول بأنه تم اتخاذ خطوة صحيحة وسليمة باتجاه ترسيخ المبادئ الديمقراطية من خلال الغاء مادة دستورية مخالفة للأسس الديمقراطية، ولكن على الرغم من ذلك، إلا أنه لم يسمح من وضع قانون الاحزاب السياسية والقوانين الاخرى التي صدرت في تلك الفترة تحت رقابة المحكمة الدستورية التركية. بالإضافة الى ذلك لا يمكن رفع دعاوى إلغاء مباشرة لقانون الأحزاب والقوانين الاخرى، طريقة الاعتراض هي الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها الاعتراض على

قانون الاحزاب والقرارات الاخرى التي هي بقوة القانون وهذه الطريقة تحتاج الى فترات زمنية طويلة بسبب كثرة اعداد القوانين والقرارات التي هي بقوة القانون.

ثالثاً: تأثير قانون الأحزاب في تركيا على النظام الديمقراطي

الهدف من إعداد وصياغة القوانين بصورة عامة هو تنظيم النشاطات والعلاقات القائمة بين الأفراد والمؤسسات و حتى داخل المؤسسات و حمايته من الفوضى، بالإضافة الى المحاولة لترسيخ مبادئ الديمقراطية ولكن في بعض الحالات، تصاغ القوانين لاجل الوصول الى هدف ما مناف للأسس الديمقراطية، وقانون الأحزاب السياسية كما أوضحنا سابقا لا يخلو من بعض العيوب و الجوانب السلبية، هنا نحاول تقييم قانون الأحزاب السياسية في تركيا بصورة عامة و نناقش مدى تطبيقها و تأثيرها على النظام الديمقراطي في تركيا بصورة عامة من خلال النقاط التالية:

١. إعداد و صياغة قانون الأحزاب السياسية بالأساس كان رد فعل الانقلابيين ضد الحياة السياسية التي كانت موجودة قبل انقلاب ١٢ أيلول لعام ١٩٨٠. يُرجع الانقلابيين السبب الرئيسي للأوضاع السياسية غير المستقرة قبل ١٢ أيلول ١٩٨٠ الى نشاطات الأحزاب السياسية والقيادات السياسية الموجودة آنذاك. لذا بعد الانقلاب قام الانقلابيون اولا بصياغة وإعداد دستور يضمن الاستقرار السياسي ويبعد الأحزاب و اسماء الذين كانوا نشطين ومؤثرين قبل الانقلاب. لضمان تطبيق دستور قاموا بدعمه من خلال إصدار بعض القوانين التي تقيد نشاطات الاحزاب السياسية والسياسين الذين كان لهم دور بارز ومؤثر قبل انقلاب عام ١٩٨٠. قانون الاحزاب السياسية رقم (٢٨٢٠) لسنة ١٩٨٣ احد هذه القوانين التي صيغت و أعدت بهدف تنظيم موضوع تأسيس الأحزاب

السياسية وتقييد نشاطاتها. لهذا السبب نرى أن الدستور وقانون الأحزاب السياسية صيغت بشكل غير ديمقراطي و أثرت هذه الحالة الى يومنا هذا بصورة سلبية على النظام الديمقراطي والسياسي لتركيا. خصوصا موضوع حظر وحل الأحزاب السياسية لا يزال الشغل الشاغل عند الساسة الأتراك و لاتزال بعض الأحزاب السياسية تواجه عقوبة الحظر و الحل على الرغم من مرور ٤١ سنة على الانقلاب العسكري لسنة ١٩٨٠.

٢. لا يوجد ثقة تامة بالأحزاب السياسية من قبل المشرع و واضع الدستور. اذ انه كرر مسالة حل وحظر الأحزاب السياسية في الدستور التركي مرات عدة مثلا تمت الإشارة إليه في ديباجة الدستور والمواد (٢،٦٨،٦٩) من الدستور، من جهة أخرى فإن قانون الأحزاب السياسية اشار ايضا الى موضوع حظر وحل الأحزاب في عدة مواد كما اشرنا اليه اعلاه، وادت هذه الحالة الى تخبط في تقنية والية تشريع موضوع حظر وحل الأحزاب السياسية في تركيا بصورة عامة و سنحت الفرصة لتفسيرات مختلفة و عديدة بحيث هيات الاجواء لبسط نفوذ فئة معينة من الناس بالسيطرة على آلية حل وحظر الأحزاب في المحكمة الدستورية التركية. وهذا الأمر أثر بصورة سلبية على النظام الديمقراطي في تركيا و ادى الى عدم الاستقرار السياسي و التوجه الى اقامة تحالفات هشة لتشكيل الحكومات حتى عام ٢٠٠٢.

٣.الدستور التركي عند تنظيمه موضوع غلق و حظر و حل الأحزاب السياسية في تركيا في المادتين (٦٨ و ٦٩) حدد نوعين من القواعد التحريمية. الأولى عقوبة الحل و الاغلاق و الحالات التي تؤدي الى اتخاذ مثل هذه العقوبة بشكل واضح وصريح. الثانية هي اسباب الحظر والتي لا تتضمن عقوبة الإغلاق و الحل. ولكن قانون الأحزاب السياسية قامت باعتبار كلتا الحالتين كأسباب للغلق

و الحل بالاضافة الى تحديد حالات أخرى جديدة للغلق والحل غير مذكورة بأي شكل من الأشكال في الدستور[٥٨]. بعد التعديلات التي أجريت على الدستور التركي في عام ٢٠٠١، اضيفت حالات حل جديدة للاحزاب السياسية بحيث تمت اضافة "*من الممكن فرض عقوبات منع المساعدات التي تقدم من قبل الدولة بصورة جزئية أو كلية على الأحزاب وذلك حسب ثقل الانتهاك الذي تم من قبل الحزب المعني*" و هذا الأمر يحدد من قبل المحكمة الدستورية التركية.

غلق وحظر و حل الأحزاب السياسية بالشكل الذي نظم في قانون الأحزاب السياسية، أصبح موضوعا للنقاش و الانتقاد بسبب تجاوزه على حرية و نشاطات الأحزاب السياسية وعلى الرغم من هذا، اضيف على حالات الإغلاق و الحظر و الحل المحددة في الدستور وقانون الأحزاب حالات أخرى جديدة من خلال التعديلات التي أجريت على قانون الأحزاب بدل تقييد تلك الحالات أو الغائها.

٤. الأسباب الموجبة لغلق و حل الأحزاب السياسية ضمن إطار الأهداف التي حُددت في قانون الأحزاب السياسية التركية، لم تُصغ ضمن سياق التوجه الليبرالي وعلى اساس اذا ماكان هناك تطرف في الاهداف أم لا، وإنما حُددت على مبدأ الديمقراطية المتشددة. على الرغم من وجود حالات كثيرة في الدستور التركي يلزم بإغلاق وحل الأحزاب بسبب أهدافها و هذا يعتبر مصدر انتقاد واضح وصريح للدستور من ناحية الضغط على الأحزاب من خلال أهدافها المعلنة، قانون الأحزاب التركية تجاوز في هذا الموضوع على الدستور، إذ قام بزيادة عدد الحالات التي يغلق ويحضر و يحل فيها الأحزاب، فمثلا من خلال

---

[٥٨] نص قرار المحكمة الدستورية حول طلب حل و اغلاق حزب حركة السلام الديمقراطية، الجريدة الرسمية التركية العدد (٢٤٠٦٧)، تاريخ (٢٠٠٠/٠٦/٠٢)، ص ٤٧، متاح على الرابط التالي: https://www.resmigazete.gov.tr/arsiv/24067.pdf ، تاريخ زيارة الرابط (٢٠٢١/٧/١٠).

المادتين ٩٠ و ١٠٤ من قانون الاحزاب و احكام القوانين الاخرى المتعلقة بالأحزاب السياسية اعتبرت مخالفة الأحكام ذات الطبيعة الإلزامية أسباباً لغلق وحل الأحزاب. وبهذا ظهرت مجموعة كبيرة من المحظورات والقيود على الأحزاب السياسية و التي لا مثيل لها في أي دولة ديمقراطية في العالم.

هذه المحظورات والقيود مخالفة تامة و واضحة للأسس و الانظمة الديمقراطية المتقدمة. تقييد الأحزاب من الوصول إلى أهدافها المعلنة ادى لسنين طويلة الى الفوضى و عدم الاستقرار السياسي في تركيا. اذ ان الحياة السياسية التركية وبسبب تقييد الأحزاب السياسية من اعلان أهدافها بشكل حر وديمقراطي ادى الى فجوات عديدة و كثيرة في النظام الديمقراطي التركي والتي تعاني منها الى يومنا هذا.

٥. الأسس القانونية التي جاء بها قانون الأحزاب السياسية تهيئ الأجواء الملائمة لتسلط رئيس الحزب على جميع تنظيمات الحزب وفرض سيطرته بصورة مطلقة. تغيير رئيس الحزب حسب أحكام هذا القانون من دون رضاه أمر شبه مستحيل. الرئيس هو الذي يقرر و هو الذي يدير الحزب. يبقى الاعضاء صادقين له حتى و ان تلقى خسائر فادحة في الانتخابات. لقد تجاوزت ظاهرة الانضباط في الحزب السياسي منذ فترة طويلة المستويات المعقولة. حتى التشريع و الرقابة البرلمانية في البرلمان التركي أصبحت بصورة فعلية وعملية تحت سيطرة و ضمن نفوذ الكتل السياسية للأحزاب. بالاضافة الى ذلك فان تحديد مرشحي الأحزاب السياسية يمر من خلال موافقة رئيس او المكتب السياسي للأحزاب السياسية. وبهذا تساعد أحكام قانون الاحزاب السياسية الى سطوة القيادة الحزبية أو الرئيس من دون مراعاة الأسس الديمقراطية و من هذه النقطة نستطيع القول ان قانون الاحزاب السياسية ساعد على صنع القائد أو

الرئيس المنفرد بالسلطة و يعطي الاشخاص وليس المؤسسات الحزبية الفرص لفرض هيمنتها بصورة مباشرة على ادارة وقيادة المؤسسات الحزبية. وهكذا نرى أن قانون الأحزاب السياسية بدل أن يساعد على ترسيخ المبادئ الديمقراطية، بفضل بعض أحكامه الهشة يؤدي الى عدم الاستقرار السياسي وبالتالي تهدد النظام السياسي القائم على الأسس الديمقراطيه في تركيا.

الخاتمة

سياسات المنع و الحظر و الاستبعاد كانت من أهم السمات في الحياة السياسية التركية ضد تعدد الآراء من قبل الحزب الحاكم قبل عام ١٩٤٥ أثناء نظام الحزب الواحد، ولكن وعلى الرغم من قبول نظام التعددية الحزبية في عام ١٩٤٥، عانت تركيا من نفس المشاكل التي كانت موجودة قبل عام ١٩٤٥. حيث استبعدت بعض التنظيمات التي كانت تمثل قاعدة واسعة من المجتمع التركي، إلا أنها استمرت في مساعيها و استطاعت المحافظة على وجودها.

قرارات حل وحظر الأحزاب السياسية ما بين الأعوام (١٩٤٥-١٩٦٥) كانت تتخذ من قبل المحاكم العدلية و العملية كانت غير معقدة، أي أن عملية غلق او حظر الأحزاب السياسية في تلك الفترة كانت عملية سهلة جدا. بعد قبول دستور عام ١٩٦١ و من ثم صياغة قانون الأحزاب السياسية المرقم (٦٤٨) الصادر عام ١٩٦٥، تم ترتيب و تنظيم الحياة الحزبية وقد أنيطت مسائل غلق و حضر و حل الاحزاب السياسية الى المحكمة الدستورية بهدف ضمان الحقوق في دعاوى طلب غلق وحضر وحل الأحزاب السياسية. و بسبب تعدد القواعد التحريمية المتعلقة بالأحزاب السياسية، لم تستطع المحكمة الدستورية ضمان حقوق الأحزاب بصورة عملية. وكنتيجة لهذه التطورات في الحياة الحزبية والسياسية التركية، و بعد انقلاب ١٢ أيلول عام ١٩٨٠، ادعى الانقلابيون أن

السبب الرئيسي لتردي الحياة السياسية التركية كانت بسببين الأول دستور عام ١٩٦١ وقانون الأحزاب السياسية المرقم (٦٤٨) الصادر في تلك الفترة، اما السبب الاخر فهو حسب ادعائهم، قادة الأحزاب والسياسيين البارزين الموجودين في الساحة السياسية آنذاك والذين حسب رأي الانقلابيين لم يكونوا بمستوى المسؤولية اللازمة. و بهذا تم صياغة دستور عام ١٩٨٢ بالاضافة إلى صياغة جميع القوانين المهمة الصادرة بعد الانقلاب ضمن إطار هذه الفكرة السائدة بين الانقلابيين. بعد انقلاب عام ١٩٨٠ و في الخطوة الأولى تم تجميد نشاطات الأحزاب وفي الخطوة التي تلتها، اتخذ قرار حل الأحزاب السياسية بالكامل وأصبحت تركيا في تلك الفترة و لأول مرة في تاريخها بعد تأسيس الأحزاب، بدون أي حزب سياسي. بعد ذلك قام الانقلابيون باعداد دستور عام ١٩٨٢ و قانون الاحزاب السياسية المرقم (٢٨٢٠) لعام ١٩٨٣، بصورة أكثر صرامة ضد الاحزاب، اذ قاموا من خلال الدستور وقانون الأحزاب بتحديد إطار النشاطات الحزبية و السياسية بشكل أكثر تشددا بحيث في حال حدوث أي تجاوز وإن كان صغيرا من قبل الأحزاب السياسية، كان جزاؤه الحل بصورة جذرية.

مع مرور الزمن جرت بعض التغييرات القانونية و الدستورية في تركيا مثل الغاء المادة الرابعة المؤقتة من الدستور التركي عام ١٩٨٧، التعديلات التي أجريت على الدستور عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، التعديلات التي أجريت على قانون الأحزاب عام ١٩٩٩، كل هذه التغييرات أحدثت بعض التعديلات المهمة في قانون الأحزاب السياسية في تركيا مما ادى ذلك الى توسيع الحدود السياسية بصورة ملحوظة، بحيث حددت المحكمة الدستورية العليا، موضوع حل وغلق الأحزاب السياسية وفق المادة ٦٩ / الفقرات ٥،٦ و٩ وذلك من خلال قرارها

الذي اتخذته بحق حزب حركة السلام الديمقراطي. برغم اتخاذ مثل هذه الخطوات المهمة لأجل وضع إطار ديمقراطي للحياة الحزبية و السياسية في تركيا، إلا أننا لا نعتقد بأنها ستكون كافية لوحدها لإصلاح المشاكل الجوهرية التي تعانيها الحياة الحزبية و السياسية في تركيا.

"عدم وضوح القواعد التحريمية" يعتبر من اهم الاسباب التي ادت الى ضبابية وعدم وضوح حدود المساحة السياسية المتعلقة بالأحزاب السياسية، و هذا السبب قائم الى الان لبعض حالات غلق الأحزاب وأن بعض المفاهيم المتعلقة بأسباب الغلق مجردة و تفهم من خلال قرارات المحكمة الاتحادية. بحيث يوجد العديد من الأحكام التي نظمت المحظورات في قانون الأحزاب السياسية، لا تستند إلى الأسس الدستورية وهي منافية للدستور. بالاضافة الى سهولة رفع دعاوى طلب حظر و اغلاق الاحزاب وفق الاطار القانوني و الدستوري.

كثرة عدد القواعد التحريمية و عدم وضوح بعض تلك القواعد من جهة و التطبيقات المبالغ بها في موضوع الإغلاق والحظر و الحل من جهة اخرى أدى الى تضييق اطار النشاطات للاحزاب السياسية و جعل الأحزاب بصورة عامة تمارس نشاطاتها في بيئة تحكم فيها ضغوطات و خوف مواجهة عقوبة الإغلاق و الحظر. المشاكل التي تواجهها تركيا من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، حبست الاحزاب السياسية ضمن إطار سياسي ضيق و محدود جدا، وهذا ما نتج عنه ظهور أحزاب سياسية مشابهة لبعضها البعض. هذا التشابه ليس باتجاه تطوير الديمقراطية و حل مشاكل الدولة ولكنها هي باتجاه تعقيد الأزمات و جر البلاد الى مشاكل التي هي في غنى عنها.

لكون الأحزاب السياسية عنصر مهم من عناصر إنشاء وبناء مجتمع ديمقراطي، هذه التطورات السلبية في الحياة السياسية التركية حول موضوع الأحزاب

السياسية، أثرت بصورة سلبية جدا على الديمقراطية التركية. النظام الديمقراطي نفسه يعاني من انعدام الثقة بين مكونات المجتمع، بحيث فقدت غالبية المجتمع الامل في ايجاد حلول مناسبة للمشاكل والأزمات الاجتماعية و ان هذا الموضوع أصبح أكثر خطورة من الأضرار التي ستلحق بأي حزب سياسي في النظام الديمقراطي. لأن أي حزب سياسي إذا ما تسبب بالأذى و الحاق الاضرار فإنها ستكون بقدر حجمه و كبره، ولكن الأضرار التي ستلحق غالبية المجتمع جراء ضعف أو خلل في عقيدة و فكر المجتمع، ستكون أضراره كبيرة و جذرية و تكون نتائجها السلبية أكثر عمقا. بسبب الخروج من المسار الديمقراطي بصورة متكررة وكثيرة في الحياة السياسية، وإصدار قرارات الإغلاق و الحل بحق الأحزاب السياسية سواء اكان من قبل المحكمة الدستورية او المراجع المختصة الاخرى باستمرار و بكثرة، واجهت الأحزاب السياسية في تركيا مشكلة عدم الالتحام مع القاعدة الشعبية للحزب. إصدار قرارات الإغلاق و الحظر و الحل باستمرار أدت إلى عدم قدرة الأحزاب السياسية من ممارسة وظائفها الديمقراطية والمؤسساتية بالصورة التي تجب. و في النهاية و بسبب عدم التحام الحزب مع قاعدته الشعبية، سيطرت التوجهات الاوليغارشية على الأحزاب السياسية و جعلت الأحزاب السياسية منظمة تحكمها نخبة قليلة من الإداريين.

من جهة أخرى إعداد و صياغة قانون الاحزاب السياسية رقم (٢٨٢٠) لسنة ١٩٨٣ من قبل الانقلابيين، من أهم الانتقادات الموجهة الى هذا القانون، وبرغم اجراء تعديلات كثيرة عليه الا انه يوجد فيه الكثير من الجوانب المناقضة لمبدأ الديمقراطية. فمثلا موضوع حظر وحل الأحزاب السياسية تم المبالغة فيها بصورة غير طبيعية، وأصبحت هذه المسألة تهدد بصورة مباشرة الحياة السياسية التركية، إذ صدر عدة مرات قرار حل لبعض الأحزاب التي وصلت

إلى السلطة بشكل ديمقراطي، بحيث أصبح هذا الموضوع من اهم العيوب الموجودة في النظام الديمقراطي التركي. لذا نستطيع القول ان قانون الاحزاب السياسية النافذ في تركيا بصورة جوهرية لا يتطابق مع المبادئ الديمقراطية على الرغم من احتوائه على بعض الأمور التي تظهر بأنها ديمقراطية.

بالاضافة الى ذلك و بعد قراءة سياسية لقانون الأحزاب النافذ في تركيا، نجد أن هنالك مشاكل عديدة تعاني منها الحياة الحزبية والتي تؤثر بدورها بشكل مباشر على الحياة السياسية فيها وان بعض المشاكل المتعلقة بالأحزاب السياسية في تركيا وصلت الى مستويات مقلقة، فمثلا من ناحية التنظيم الحزبي تواجه الأحزاب السياسية مشكلة جوهرية مهمة ألا وهي عدم السماح لهم بتأسيس المقرات الحزبية في القرى و المحلات و الازقة، وهذا ما جعل تنظيمات ومقرات الأحزاب منحصرة على مستويات المدن والأقضية. سبب عدم السماح بتأسيس تنظيمات حزبية في الازقة و المحلات و القرى يرجع إلى تفادي ظهور الانقسامات والخلافات بين أبناء الشعب و إضعاف تماسك اللحمة الوطنية. ولكن مع ذلك فإن التنظيمات الحزبية في القرى و المحلات والأزقة مهمة جدا من ناحية نشاطات الأحزاب السياسية على مستوى المدينة، لأن تكوين القاعدة الشعبية للأحزاب و العلاقات مع أبناء الشعب و حتى علاقات الأعضاء بالحزب، يكون من خلال هذه التنظيمات التي حرمت في تركيا. باختصار فإن تنظيمات القرى و المحلات والأزقة لها دور فعال في تطوير وتوسيع الأحزاب ونشر سياسة الحزب بين أبناء المجتمع وزيادة عدد الأعضاء و الناخبين. وبهذا فإن حصر التنظيمات الحزبية في المدن والاقضية تعتبر تجاوزا على حرية أداء النشاطات الحزبية و لا توافق الاسس الديمقراطية و اثر هذا الامر كثيرا على

النظام الديمقراطي وذلك من خلال عدم سماحه للأحزاب السياسية بالوصول بطريقة قانونية و مباشرة إلى جميع فئات الشعب.

ونتوصل الى نتيجة اخرى حول الحياة الحزبية التركية وهي فرض قانون الأحزاب السياسية التركية نظام داخلي موحد على جميع الأحزاب لعقد مؤتمراتها. وبهذا أصبحت هيكلية الديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية منظمة بصورة مباشرة من قبل مشرع القانون. هذا النظام الذي لا يسمح للأحزاب السياسية تنظيم حياتهم وتوجهاتهم يعتبر تدخلا مفرطا بالشؤون الداخلية للاحزاب السياسية و ادى هذا الموضوع الى عدم ترسيخ مبدأ الديمقراطية الداخلية داخل الاحزاب السياسية في تركيا و ان هذا الامر هيأ الأجواء المناسبة لظهور سطوة الرجل الواحد أو الاقلية في الاحزاب السياسية و هذا بدوره يعتبر مناقضا للقيم الديمقراطية. من جهة اخرى اذا ما قمنا بمقارنة الهيكليات التنظيمية للأحزاب السياسية التركية، فاننا سنجد أمرا ملفتا للنظر الا وهو وجود تشابه كبير بين هيكليات الأحزاب اليمينية و اليسارية المختلف ايديولوجيا، لذا نستطيع القول ان قانون الاحزاب السياسية الذي اراد تاسيس نوعية موحدة التنظيم من الأحزاب السياسية في تركيا حقق هدفه من هذه الناحية.

معضلة التنظيم تعتبر مشكلة أخرى تعاني منها الأحزاب السياسية التركية في ظل قانون الأحزاب السياسية النافذة والتي بدروها يؤثر على النظام الديمقراطي. بحيث لا يتم إشراك التشكيلات الفرعية لقاعدة الأحزاب و الأعضاء في التنظيمات الرئيسية للأحزاب. اذ ان المشاركة السياسية و مصدر العضوية من أهم المواضيع في ديمقراطية و حرية التنظيمات الحزبية. أما الوضع في تركيا فهو من الناحية العملية مختلفة تماما وقد لوحظ أن عائلات معروفة، البيروقراطيين و التكنوقراط المتواجدين في المستويات العليا، الاشخاص

الاغنياء، وبصورة عامة النخبة من المدنيين والعسكريين قد اصبحوا أصحاب الشأن والقرار أثناء تاسيس الاحزاب السياسية و انهم يطلبون فقط "الأصوات والتصويت" من الأعضاء و في نفس الوقت يمنعونهم من "بيان آرائهم و أفكارهم". لهذا السبب نرى أن مجموعة كبيرة من الناس بقوا خارج عملية المشاركة السياسية أثناء مراحل التنظيم و أن مؤسسي الأحزاب من الأوليغارشية قادوا التنظيمات الحزبية و كأنها حقهم الذي لا يمكن التنازل عنه. هذه الاشكالية مستمرة الى الان فمثلا حزب العدالة والتنمية، الذي يعلن باستمرار بأنه ملتزم بالديمقراطية و الديمقراطية الداخلية للأحزاب، إلا أنه لم يستطع إثبات هذه الادعاءات أثناء مراحل التأسيس والتنظيم.

و في النهاية نستطيع القول ان قانون الاحزاب السياسية التركية رقم (٢٨٢٠) لسنة ١٩٨٣ لم يصغ وفقا للأسس الديمقراطية و يحتوي على بعض المواد و الأحكام المتناقضة مع تلك الأسس ومن أهم تلك الأحكام الإفراط في مسألة حظر و غلق و حل الأحزاب السياسية بالاضافة الى تهيئة أجواء مناسبة لتأسيس أحزاب سياسية ضعيفة من ناحية الديمقراطية الداخلية ضمن إطار الأحزاب السياسية. وكنتيجة لذلك نرى بأن قانون الأحزاب السياسية قد أثر وما يزال يؤثر على النظام الديمقراطي في تركيا بصورة مباشرة وأنه شل في بعض الأحيان النظام السياسي فيها. لذا بالرغم من إجراء تعديلات عديدة على قانون الأحزاب بهدف وضعه ضمن إطار ديمقراطي، إلا أنه لم يتم تجاوز النواقص و الخلل الموجود في هذا القانون، و لهذا السبب من الافضل الغاء هذا القانون وإعداد قانون احزاب سياسي آخر يعد وفقا للمعايير الدولية والديمقراطية بالاضافة الى اخذ خصائص وطبيعة المجتمع و النظام السياسي التركي بنظر الاعتبار.

Abstract
Turkish political life has passed through a number of turbulent times, as *coup d'état*'s in a number of occasions have changed the constitution and political system in the country. Political parties have also played their role in bringing about fundamental changes in Turkey's political life. Meanwhile, the law of political parties (No: 2820) issued in 1983 under the influence of coup leaders has a number of flaws that has negatively influenced the political process and democracy in Turkey. Some of these shortcomings are, closing down of political parties and dissolving political parties, as well as democratic and organizational issues inside political parties. All these mentioned factors are involved in paving the way to the emergence of a political elite inside these parties to control the decision making process within the political parties. This has led to weakening democracy within the parties in their internal affairs, as the political parties' organizations and their public base are deprived from having their say in the decision making process of Turkish political parties. All the mentioned factors have negatively influenced the democratic process in Turkey. The solution for this situation is to draft a new political parties law which takes into account both international principles and the nature of political life in Turkey.
Keywords: Turkey, Law of Parties, Political Life, Political Party, internal democracy